

برنامج الاستقرار الاقتصادي والتكيف الهيكلي السياسات والأسس التحليلية والقياسية

دكتور

السيد فراج السعيد محمد السيد
مدرس الاقتصاد - كلية التجارة - جامعة دمياط

ملخص البحث:

اشتقاق صياغة إجراءات وسياسات البرنامج من هذا الإطار التحليلي ، وبيان آلية التفاعل بين أجزاء هذا البرنامج ، مع اشتقاق الدالة القياسية للبرمجة المالية من هذا الأساس التحليلي ⁽¹⁾ . وهو ما يعد ربطاً عضوياً ما بين أسس وسياسات البرنامج ، بما يمكن من تحقيق فهم أكثر عمقاً لآلية أداء هذا البرنامج .

تنقسم دراستنا إلى مقدمة وثلاثة فصول هي :

الفصل الأول : العناصر الأساسية للبرنامج .

الفصل الثاني : تزامن سياسات البرنامج

الفصل الثالث : الأساس التحليلي والقياسي للبرنامج .

تتمثل مشكلة الدراسة في صعوبة تحقيق ربط عضوي وثيق بين كل من السياسات والأسس التحليلية والقياسية لبرنامج الاستقرار والتكيف الهيكلي .

ويتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في صياغة الإطار التحليلي (الوصفي والجبري) الذي يمثل أساس بناء برامج الاستقرار الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي يؤازرها صندوق النقد الدولي ، بالإضافة إلى بيان كيفية

(1) تقوم الدالة القياسية للبرمجة المالية على تحويل المتطلبات والمعادلات التي تربط ما بين التغير في صفاتي الأصول الأجنبية وكل من الطلب على النقود وعرض النقود ، إلى دالة سلوكية (أي ذات معاملات) تربط ما بين معدل التغير في صفاتي الأصول الأجنبية (متغير تابع) وبين عدد من المتغيرات المستقلة مثل : معدل النمو في حجم الائتمان المحلي ، سعر الفائدة ، معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي وسوف نتناول تحليلاً لهذه الدالة في الفصل الثالث من هذا البحث .

وقد اعتمد الباحث ، أساساً ،
على المنهج الاستنباطي في هذه
الدراسة .

وتوصل الباحث لبعض النتائج التي
عرضها في نهاية البحث .

مقدمة:

يتكون برنامج الاستقرار الاقتصادي
والتكيف الهيكلي، الذي يوازره صندوق النقد
الدولي، من مجموعة شاملة من السياسات
والإجراءات الاقتصادية المصممة لبلوغ
مجموعة من أهداف الاقتصاد الكلي منها .

- تحسين وضع ميزان المدفوعات .
- الاستخدام الأفضل للطاقة الإنتاجية
المحتملة .
- تحقيق تحسن في معدل النمو
الاقتصادي في الأجل الطويل .

ويلاحظ أن ثمة ترابطاً بين هذه
الأهداف ذلك أن تحقيق اتجاه عام صاعد
لمعدل النمو الاقتصادي مستقر وتراكمي ،
يتطلب استخداماً أفضل للموارد وللطاقة
الإنتاجية ، ويتطلب وضعاً إيجابياً مستداماً -
أيضاً - لميزان المدفوعات .

وتكمن دواعي الحاجة إلى تنفيذ برنامج
الاستقرار الاقتصادي والتكيف الهيكلي، من
قبل دولة ما ، تملؤها أسباب متنوعة منها :

- وجود فائض في الطلب الكلي عن
العرض الكلي .
- وجود ضغوط تضخمية .

- وجود عجز جوهري متزايد في
ميزان المدفوعات .
- تقادم الدين العام الداخلي والخارجي
خاصة .

وفي مثل هذه الظروف فإن أعضاء
صندوق النقد الدولي (IMF) عادة ما
يسعون إليه طالبين منه النصيحة والدعم المالي
والقني . وحينئذ يوصي الصندوق الدولة التي
تطلب (مشورته) بتنفيذ برنامج للاستقرار
الاقتصادي والتكيف الهيكلي يهدف إلى تحقيق
تكيف هيكلي منظم للاقتصاد (أي علاج)
منتظم وسلس (أي دون صدمات فجائية)،
وعلاج اختلالاته الهيكلية الأساسية، في ذات
الوقت لتحقيق .

- معدل نمو اقتصادي مرض وقابل
للاستمرار .
- تحسن ملموس مستمر ومستدام في ميزان
المدفوعات على المدى المتوسط وال المدى
الطويل .
- علاج الضغوط التضخمية تحقيقاً
للاستقرار الاقتصادي .

ويلاحظ أن هذا البرنامج الشامل يعتمد ،
أساساً ، على استخدام السياستين المالية والنقدية
Fiscal and Monetary Policy للتأثير في
حركة متغيرات الاقتصاد الكلي .

ومع ذلك فإن ثمة سياسات أخرى مكمله
، مثل سياسة سعر الصرف ، سياسات التسعير
، سياسات الدخل ، سياسات التجارة الخارجية
وهي سياسات تستهدف تغطية القصور الذي
يمكن أن يعترى هاتين السياستين ، والذي

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في صعوبة تحقيق ربط عضوي وثيق بين كل من إجراءات وسياسات برنامج الاستقرار والتكيف الهيكلي من جانب والأسس التحليلية والقياسية لهذا البرنامج من ناحية أخرى .

الهدف من الدراسة :

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في صياغة الإطار التحليلي (الوصفي والجبري) الذي يمثل أساس بناء برامج الاستقرار الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي يوازرها صندوق النقد الدولي ، بالإضافة إلى بيان كيفية اشتقاق صياغة إجراءات وسياسات البرنامج من هذا الإطار التحليلي ، وبيان آلية التفاعل بين أجزاء هذا البرنامج ، مع اشتقاق الدالة القياسية للبرمجة المالية من هذا الأساس التحليلي، وهو ما يعد ربطاً عضوياً ما بين أسس وسياسات البرنامج ، بما يمكن من تحقيق فهم أكثر عمقا لآلية أداء هذا البرنامج .

يتجلى في عدم بلوغ الأهداف المناطة بهما بشكل معنوي .

ورغم أن الدراسات والبحوث المتعلقة بدراسة التفاعل الدقيق بين مكونات البرنامج من إجراءات وسياسات وأهداف ، تتسم بالندرة النفسية، إلا أن الأساس التحليلي (الوصفي والجبري) لهذه البرنامج قد نوقش منذ خمسينيات وستينيات القرن العشرين .

إلا أن فترة السبعينات من القرن العشرين قد شهدت تطورات وتوسعات في كل من هيكل البرنامج والمفاهيم المكونة له^(٢) . وقد جاءت تلك التوسعات والتطورات كانعكاس لما يأتي :

- النتائج التي تمخضت عن تنفيذ بعض البلدان النامية لهذا النوع من البرامج وما صاحبها وما انطوت عليه من بعض النتائج السلبية (مثل ارتفاع معدل البطالة ، اتساع نطاق الفقر ...) .
- الزيادات الكبيرة في أسعار الفائدة على صعيد عالمي .
- التقلبات الحادة في الأسعار العالمية للسلع .
- تعويم أسعار صرف العملات الرئيسية .
- انتشار السياسات التجارية الحمائية .
- تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وبروز ظاهرة الركود التضخمي .

(٢) فقد تطور البرنامج ليشتمل على بعض سياسات جانب العرض المعززة للنمو ، وبعض سياسات وإجراءات مكافحة الآثار الاجتماعية السلبية التي يمكن أن تنتج عن تنفيذه .

منهج البحث:

اعتمد الباحث ، أساساً ، على المنهج الاستنباطي في هذه الدراسة . حيث اعتمد الباحث على تحليل بعض الدراسات والبحوث التي تناولت هذا الموضوع ، وما توصلت إليه من نتائج، توطئة لبسورة عدد من النتائج والتوصيات بشأنها .

وسوف تنقسم دراستنا إلى ثلاثة فصول هي :

الفصل الأول : العناصر الأساسية للبرنامج .

الفصل الثاني : تزامن سياسات البرنامج

الفصل الثالث: الأساس التحليلي والقياسي للبرنامج.

الفصل الأول

العناصر الأساسية للبرنامج

يتكون ويقوم برنامج الاستقرار الاقتصادي والتكيف الهيكلي الذي يؤازره صندوق النقد الدولي علي عدد من العناصر الرئيسية هي كالتالي :

أولاً : الحسابات الاقتصادية :

لاشك أن الحسابات الاقتصادية (الناتج القومي ، الدخل القومي ، الإنفاق القومي ، النفقات العامة الإيرادات العامة) تمثل المواد الخام (البيانات) الأساسية اللازمة للتوصل إلي صياغة برنامج استقرار اقتصادي وتكيف شامل ودقيق . ذلك أن الحسابات الاقتصادية :

(١) توفر المادة الخام اللازمة للمبرمج للوقوف على مدى حاجة الاقتصاد لسياسة التكيف .

(٢) توفر الإطار اللازم لعمل نماذج عن أداء الاقتصاد الكلي .

(٣) توفر الأساس لفحص ومتابعة جادة عند تنفيذ البرنامج .

ليس هذا فقط بل أن دواعي البرمجة المالية ، تستلزم تقسيم الاقتصاد القومي إلى عدد من القطاعات، وبيان المعاملات والعلاقات فيما بينها ، وذلك توطئة للوقوف على مقدار فائض أو عجز كل قطاع .

ويمكن تقسيم هذه القطاعات - وفقاً لأغراض البرمجة المالية - إلى أربعة قطاعات هي :

(١) القطاع الخاص غير المالي .

(٢) القطاعين العام و الحكومي .

(٣) القطاع المصرفي .

(٤) القطاع الخارجي .

العلاقات السلوكية (Behavioral Relations) فيما بين تلك المتغيرات أمراً ضرورياً . ذلك أن المتطابقات (Identities) المحاسبية لا تكفي إلا لمجرد الوقوف على اتجاه هذه المتغيرات وعلى مدى وجود فائض أو عجز في قطاع ما . أي أن هذه المتطابقات لا تبين أسباب العجز أو أسباب الفائض التي يمكن أن يتمخض عنها نشاط أو سلوك قطاع ما في علاقاتها مع القطاعات الأخرى .

ثانياً : الإطار العام للبرنامج :

يختلف مستوى شمول وعمق برنامج الاستقرار والتكيف الهيكلي باختلاف مدى عمق وشمول الاختلالات الاقتصادية التي يوضع البرنامج لعلاجها . فعندما يتم تشخيص الحالة الاقتصادية لاقتصاد ما بأنها مجرد اختلال طارئ (Emergency Disequilibrium) فإنه يكون من الأفضل أن تكون الإجراءات النقدية أكثر تركيزاً وأكبر وزناً ، في حين تترجع الأهمية النسبية لإجراءات حفز النمو وتنمية الصادرات . ففي الأجل القصير ، فإنه ، عادة ، ما يفترض ثبات الطاقة الإنتاجية ، سواء من حيث السعة (الكم) أو الكفاءة (

ويلاحظ أن إنفاق قطاع ما بما يفوق دخله (ومن ثم فإن مثل هذا القطاع يعاني من عجز) يستلزم وجود قطاع آخر أو أكثر ينفق أقل من دخله (أي يحقق فائضاً) ، بحيث يكون فائض هذا القطاع الآخر ، هو مقدار التمويل المتاح لسد عجز القطاع الأول (٣) .

وبنفس المنطق ، فإنه عندما ينفق اقتصاد ما أكثر من دخله (أي يعاني من عجز) فإنه لا بد أن يمول هذا العجز من خلال القروض والمعونات الخارجية ، أو من خلال الانخفاض في رصيده من الاحتياطييات النقدية الدولية . فوضع الاقتصاد القومي - من وجهة النظر هذه - ليس إلا مجموع أوضاع قطاعاته المذكورة من عجز أو فائض أو توازن .

بيد أنه لفهم العلاقات الحقيقية فيما بين المتغيرات الاقتصادية الكلية بشكل دقيق وواقعي وشامل ، تصبح دراسة

(٣) IMF , Theoretical Aspects of The Design of Fund - Supported Adjustment programs , Occasional Papers , N . ٥٥ , Washington , September ١٩٨٧ , p (١٠٥٥) .

النوع) ، ومن ثم فإن التركيز ينصب ،
غالباً ، على سياسات إدارة جانب الطلب
، مما يعني إرجاء التركيز على
سياسات جانب العرض Supply Side
(Policies) .

فعلى صعيد سياسات جانب
الطلب، فإن الإنفاق المحلي Domestic
Expenditure قد يكون أكبر من أو
أقل من الدخل القومي. أو بمعنى آخر
فإن الاستيعاب (Absorption) ، أي
إنفاق المقيمين على السلع والخدمات
المحلية والأجنبية، قد يختلف عن الدخل
. أي أن الطلب المحلي قد يختلف عن
العرض الكلي من السلع والخدمات ،
ومن ثم قد يكون هناك فائض طلب أو قد
يكون هناك فائض عرض .

فالفارق بين الدخل المحلي (الناتج
المحلي) والذي نرسم له بالرمز (Y)
وبين الاستيعاب (الإنفاق المحلي)
والذي نرسم له بالرمز (A) ، لا بد أن
ينعكس فيما يسمى ميزان التجارة في
السلع والخدمات ، والذي يشار إليه عادة
بالحساب الجاري والذي نرسم له بالرمز
(CA) . وعلى هذا الأساس فإن:

$$CA = (Y - A) \rightarrow (1)$$

فإذا كان (Y) < (A) ، فإن (C)
(A) < (٠) مما يعني وجود فائض
في الحساب الجاري ، والعكس بالعكس
صحيح ، مما يعني وجود عجز في
الحساب الجاري . ومن ثم فإن التأثير
في قيمة رصيد الحساب الجاري ، إنما
يتطلب التأثير في قيمة (Y) أو في
قيمة (A) أو فيهما معاً . وهذا يعني
تبنى سياسات تؤثر على جانب الطلب
الكلي وعلى جانب العرض الكلي (٤).

والحقيقة أن عجز الحساب
الجاري قد لا ينعكس كله ، أنياً ، في
شكل تراجع في صافي الأصول الأجنبية
لدى الجهاز المصرفي (Δ R) ، وذلك
عندما يمكن تمويل جزء من هذا العجز
من خلال زيادة الدين الخارجي (Δ ١)
(F) . ويمكن بلورة هذه الفكرة جبرياً من
خلال المتطابقة التالية (٥) :

$$\Delta R = (CA + \Delta F_1) \rightarrow (2)$$

$$\Delta R = (Y - A + \Delta F_1) \rightarrow (3)$$

(٤) يلاحظ أن تحليل السياسة الاقتصادية الكلية استناداً
إلى هذا الأسلوب ، يسمى أسلوب الاستيعاب
Absorption Approach .

(٥) محمد حسن لحد : أثر تخفيض سعر الصرف على
الميزان التجاري ومعدل التضخم في مصر خلال
الفترة (١٩٧٦ - ١٩٩٢) ، رسالة ماجستير مقدمة
لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ،
١٩٩٦ .

ذلك أن تدهور الثقة في الاقتصاد المحلي (في شكل زيادة الدين الخارجي، وتسارع معدلات التضخم ، وتحول سعر الفائدة الحقيقي إلى رقم سلبي ، ...) يفضي إلى انخفاض تدفق رؤوس الأموال (في شكل قروض واستثمارات مباشرة واستثمارات غير مباشر) نحو الداخل ، دون المستوي القابل للاستمرار في توفير تمويل منتظم لعجز ميزان المعاملات الجارية بميزان المدفوعات . بل أن تدهور هذه الثقة ، غالباً ، ما يفضي إلى هروب رؤوس الأموال *Capital Flight* نحو الخارج. وهو ما يفاقم من الوضع الحرج لميزان المعاملات الجاري ، ومن ثم من الوضع الحرج لميزان المدفوعات .

ويلاحظ أنه يترتب على تعريف الحساب الجاري بأنه الفرق بين (Y) و (A) ، أن التحسن في (CA) يمكن أن يتم من خلال توليفة من زيادة (Y) وتخفيض (A) . بيد أن التأثير المتبادل بين كل منهما يكاد يكون ضئيلاً مقارنة بالتغير الأصلي . وهذا رأي عادة ما يدافع عنه الصندوق ، رغبة منه في التهوين من أهمية النتائج الإنكماشية للبرنامج على الناتج والتوظيف ؛ إلا أن النتائج التي تمخضت عن تنفيذ هذا

ومن المتطابقة رقم (٣) ، فإنه عندما يكون $(Y) > (A)$ ، فإن (ΔR) سوف تتدهور بمقدار الفرق بين كل من (Y) و (A) ، وذلك عندما تكون (ΔF_1) ثابتة . ولأن (R) تكون محدودة نسبياً في البلدان النامية ، فإنه من النادر تمويل عجز الميزان الجاري من خلال السحب منها (الاحتياطات النقدية الدولية) . وبالنسبة لبعض البلدان ، فإن مثل هذا التدهور في صافي الاحتياطات الدولية ، يمكن أن يأخذ شكل مستحقات متراكمة على الاقتصاد تجاه الخارج . وما تقوله المعادلة رقم (٣) ، أيضاً ، أن عجز ميزان المدفوعات إنما يؤدي إلى تدهور في الأرصدة النقدية لدى المقيمين ، في حين يؤدي فائض هذا الميزان إلى زيادة الأرصدة النقدية لدى المقيمين .

ويلاحظ أن تحليل السياسة الاقتصادية الكلية استناداً إلى هذا الأسلوب ، يسمى الأسلوب النقدي *Monetary Approach* لميزان المدفوعات .

ومن ثم فإن تكيف ميزان المدفوعات يشير إلى العملية التي يكون بها ميزان الحساب الجاري متسقاً مع وضع لتدفق رأس المال (نحو الداخل) قابلاً للبقاء على الأجل الطويل ، كما أنه يشير ، أيضاً ، إلى مكافحة خروج رأس المال .

ومن اللافت للنظر أن الأسس المحاسبية (التي أشرنا إليها آنفاً) التي ينطلق منها برنامج الاستقرار والتكيف الهيكلي ، تكون وتشكل خيارات السياسة المستخدمة في علاج الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد سواء أكانت اختلالات طارئة أم اختلالات مزمنة Chronic .

فتطبيقاً لهذه الأسس ، يكون من الأيسر ، بوجه عام ، تحقيقاً لتحسن معنوي وسريع في ميزان الحساب الجاري (CA) ، أن يكون تخفيض الاستيعاب (A) أولي من زيادة الناتج المحلي (Y) . ولذا فإن السياسات التي تخفض من (A) ، غالباً ما توضع وتنفذ أولاً ، ولاسيما عندما يكون التخفيض السريع في (CA) أمراً إجبارياً وضرورياً (حالة وجود المديونية الخارجية الحرجة) .

ففي عدد من الحالات ، فإن مصدر وجود فائض (Excess) في الطلب المحلي ، عادة ما يكون القطاع الحكومي ، أو بالمعنى الواسع القطاع العام . ولذلك فإن توليفة من تخفيض

البرنامج في العديد من البلدان النامية قد دحضت هذا الرأي وأسقطت حججه (٦).

(٦) تناول سيني الكسندر التفاعل الذي يمكن أن يتم بين كل من (Y) و (A) ، وذلك حال تخفيض سعر صرف العملة المحلية الذي يؤدي إلى :

- التغيير في (Y) ..

- التغيير في (A) . أي (ΔA)

- التغيير في (A) من خلال التغيير في (Y) .

إذا : (ΔA) = (ΔC Y + ΔD) . حيث أن :
 $\Delta D \leftarrow$ الأثر المباشر للتخفيض على (A) ، C
 $\Delta Y \leftarrow$ الأثر غير المباشر للتخفيض (أو أثر ΔY) على (A) .

$$= \text{ومن ثم فإن : } \Delta R = (\Delta Y) - (C \Delta Y + \Delta D) = (\Delta Y) - (C \Delta Y - \Delta D) = \Delta D - \Delta Y (C - 1)$$

= لمزيد من تحليل هذه النقطة : (١) أمال ضيف بسووني : الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسات صندوق النقد الدولي على الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٠) (سياسة تخفيض قيمة الجنيه المصري) ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التجارة - جامعة طنطا ، ١٩٩٥ ، ص ١٨١ - ١٨٢ .

(٢) Stephen J .Turnovsky ,Expectations and the Dynamics of Devaluation, Review of Economic Studies , Vol . XIVII٤ No , ١٤٩ , July , ١٩٨٠ , PP. (٦٧٩ - ٧٠١) .

(٣) Sidney S Alexander " The Effects of A devaluation on the Trade Balance , International Monetary Fund , Staff Papers , Vol , ٢ No ٢ , ١٩٥٢ , pp(٢٦٣- ٢٧٨)

(٤) مصطفى . مصطفى عبد الرحمن ، السياسة الاقتصادية ومشكلة التوازن الخارجي (دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري) رسالة = مقدمة للحصول على درجة دكتور الفلسفة في الاقتصاد ،

كلية التجارة - جامعة طنطا ، ١٩٩٥ ، ص ٢٠٠ وما بعدها .

نفقات ومن زيادة إيرادات القطاع العام ، تكون الوسيلة المباشرة الغالبة لتخفيض الطلب المحلي ، ومن ثم إحراز تحسن ملموس في الحساب الجاري . وبالمثل فإن كلاً من الاستهلاك والاستثمار الخاص يمكن تخفيضهما من خلال زيادة الضرائب عليهما أو من خلال تقليص الائتمان المتجه إليهما .

كذلك فإن سياسات إدارة جانب الطلب يمكنها ، من خلال التأثير في الكميات النقدية ومن خلال التأثير في قيمة العملة المحلية ، أن تؤثر في وضع ميزان المدفوعات وفي الطلب المحلي . وعلى سبيل المثال يمكن تقليص معدل نمو الائتمان الممنوح لكل من القطاعين الحكومي والخاص .

ولا شك أن سياسات إدارة جانب الطلب تؤثر مباشرة في الاستيعاب ، ومن ثم في التوازن الداخلي الذي يشير إلى الاتساق بين الإنفاق الكلي - الاستيعاب ناقصاً الواردات زائداً الصادرات - والناتج المحتمل عند مستوي مستقر من الأسعار (٧)

(٧) أي أن : الناتج المحلي + الواردات = الاستيعاب + الصادرات . فإذا كانت الواردات أكبر من الصادرات ، فإن الاستيعاب لابد أن يكون بالضرورة أكبر من الناتج المحلي . والعكس بالعكس صحيح ، فإذا كانت الواردات أقل من

ولأن الناتج من السلع والخدمات المحلية يساوي - بالتعريف - الإنفاق الكلي للمقيمين وغير المقيمين على هذه السلع والخدمات ، فإن التغير في الأخير لابد وأن يؤثر في الأول تأثيراً مطابقاً . فإذا ازداد الإنفاق الكلي إلى مستوى يفوق الناتج الكلي لاقتصاد ما ، فإن المستوى العام للأسعار سوف يزداد حتى يتلاشى فائض الطلب بفعل ، مثلاً ، الهبوط في القيمة الحقيقية للأصول المالية والنقدية . أما إذا هبط مستوى الطلب الكلي دون مستوى الناتج الكلي للاقتصاد ، فإنه يمكن تصور هبوط المستوى العام للأسعار إلى مستوي يكفل امتصاص فائض الناتج ، ومن ثم الحفاظ على مستوي كل من الناتج والتوظيف من الانخفاض . بيد أن النتيجة الآتية ، الأكثر احتمالاً ، هي الهبوط في مستوى توظيف كل من الموارد المادية والبشرية ، دونما تراجع معنوي وأني في المستوى العام للأسعار .

ويلاحظ ، أن تحقيق كل من التوازن الخارجي والتوازن الداخلي أنياً Instant يتطلب استخدام أداتين على الأقل من أدوات السياسة . إحداهما

الصادرات ، فإن الاستيعاب لابد أن يكون بالضرورة أقل من الناتج المحلي .

تستخدم لتخفيض الإنفاق Expenditure reduction ، والثانية لبلوغ ما يسمى تحويل الإنفاق Expenditure - Switching (٨).

فإذا كان حجم الاستيعاب (الإنفاق المحلي) أكبر من حجم الناتج المحلي ، فإن الوردات سوف تكون أكبر من الصادرات . وهنا نكون بصدد اختلال في كل من التوازن الداخلي (الأناق المحلي < الناتج المحلي) والتوازن الخارجي (الوردات < الصادرات) .

(٨) - مصطفى مصطفى عبد الرحمن ، السياسة الاقتصادية ومشكلة التوازن الخارجي (دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري) رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتور الفلسفة في الاقتصاد ، كلية التجارة - جامعة طنطا ، ١٩٩٥ ، ص ١٦٠ وما بعدها .

- Khan . M.s ,The Determination of the Balance of Payments and Income IN Developing Countries , DM/٧٤/٣١, March ١٩٧٤.

د . عثمانى على عثمانى : تكيف الاقتصاد الكلي في البلدان النامية ، مع الإشارة إلى مصر ، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، ع (٤١٩ ، ٤٢٠) ، ١٩٨٨ ، ص ١٦٣ وما بعدها .

د . عثمانى على عثمانى : برامج التكيف التي يدعمها صندوق النقد الدولي ، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، ع (٤١٩ ، ٤٢٠) ، ١٩٨٨ ، ص ٣٥ وما بعدها .

ولذلك يصبح من الضروري تحقيق التوازن الداخلي وصولاً لاستقرار المستوى العام للأسعار . ومن ثم يمكن استخدام أداة تخفيض الإنفاق - من خلال تخفيض النفقات العامة الاستهلاكية مثلاً - وصولاً للتوازن بين الإنفاق المحلي والناتج المحلي (التوازن الداخلي) .

بيد أن سياسة تخفيض الطلب يمكن ، وليس من اللازم ، أن تؤدي مصادفة إلى تحقيق التوازن الداخلي والتوازن الخارجي أحياناً . ويمكن أن يحدث هذا إذا كان جزء كبير من أسباب الاختلال الخارجي ينشأ عن أسباب ناتجة عن الاختلال الداخلي ذاته ، أو عندما يكون حجم الاختلال الخارجي ضئيلاً مقارنة بحجم الاختلال الداخلي .

ولكن إذا ما تم استعادة التوازن الداخلي ، بينما ظل كل أو جزء من الاختلال الخارجي قائماً ، فإن التقييد الإضافي للإنفاق المحلي ، توخياً لبلوغ التوازن الخارجي ، سوف يضغط في اتجاه تقليص مستوى كل من الناتج والتوظيف . وهو ما سوف يترتب عليه ارتفاع معدل البطالة .

أن المنطق في هذه الحالة يحتم تبني سياسة تعمل على زيادة الطلب

الخارجي على الصادرات وعلى تخفيض الطلب المحلي على الواردات ، وذلك من خلال تخفيض قيمة العملة المحلية Devaluation . إذ يسمح هذا التخفيض ببلوغ التوازن الخارجي دون إحداث هبوط مؤثر في حجم كل من الناتج والتوظيف ، وذلك من خلال تحويل جزء من الطلب المحلي على السلع والخدمات الأجنبية (الواردات) إلى السلع والخدمات المحلية ، وتحويل قدر من الموارد المخصصة لإنتاج السلع والخدمات لأغراض الطلب المحلي إلى مجال إنتاج السلع والخدمات لأغراض الطلب الخارجي (الصادرات) . فع تخفيض الواردات وزيادة الصادرات ، فإن الحساب الجاري سوف يشهد تحسناً ، ولكن بشرط أن يكون مجموع مرونتي الطلب على الواردات والطلب على الصادرات أكبر من الواحد الصحيح ، وبشرط مرونة الجهاز الإنتاجي .

ورغم ذلك فإن تحقيق تحسن- قابل للبقاء - في كل من التوازن الداخلي والتوازن الخارجي ، إنما يتطلب بعض الشروط . منها ألا يترتب علي تخفيض قيمة العملة ارتفاعاً في المستوي العام والأسعار يؤدي إلى تآكل النتائج الإيجابية المأمولة من وراء هذا

التخفيض . وألا يترتب على تخفيض الطلب المحلي إعادة لتوزيع الدخل المحلي تؤدي إلى زيادة الواردات وتقليص الموارد الموجهة لإنتاج الصادرات.

لكن يلاحظ أن سياسات تحويل الإنفاق تغطي مدى واسعاً من الإجراءات والسياسات مثل:

- سياسة سعر الصرف .
- سياسة تصحيح أسعار الفائدة .
- سياسة تصحيح الأسعار النسبية للسلع والخدمات .
- سياسة تحرير التجارة الخارجية .

وهذا يعني أنها تشتمل على سياسات خاصة بجانب العرض ، وكذلك تشتمل على سياسات خاصة بجانب الطلب .

ويلاحظ أنه في بعض الحالات ، قد تتبنى الحكومة سياسة مباشرة وانتقائية بغرض ضمان تحويل الإنفاق . مثل تقييد الواردات كميًا ، أو من خلال نظم الرقابة على سعر الصرف أو من خلال استخدام السياسة الضريبية والإعانات الحكومية لكن هذه السياسات إن لم تستخدم بكفاءة ، وفي إطار سياسة اقتصادية تهدف لبلوغ

هدف معين ، قد يترتب عليها زيادة الاستيعاب والإبقاء على مستوى الناتج الفعلي دون مستواه الاحتمالي .

والحقيقة أن السبب الرئيسي في تركيز برامج التكيف على سياسات تخفيض الإنفاق تتبع من عدة حقائق أهمها :

- أن سياسات تحويل الإنفاق ذات آثار توزيعية أكثر تعقيداً وأبعد أثراً من سياسات تخفيض الإنفاق .
- أن النتائج المأمولة لسياسات تحويل الإنفاق على الناتج ، تمت إلى الأجل الطويل .
- أنه من الصعب تتبع نتائج سياسات تحويل الإنفاق مقارنة بسياسات تخفيض الإنفاق .

إلا أن الاقتصادات التي تعاني من تدني مستوى الناتج الفعلي عن مستوى الناتج المحتمل ، بسبب ضعف كفاءة تخصيص الموارد وبسبب تدني مستوى استغلالها ، إنما تستلزم تصميم برامج تكيف تركز أكثر على سياسات تحويل الإنفاق مقارنة بسياسات تخفيض الإنفاق . ذلك أن تحويل الإنفاق على جانب الطلب سوف يترتب عليه تحويل في توزيع الموارد نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية والأكثر ربحية . وهو ما يعزز

من فرص النمو القابل للبقاء في الأجل الطويل ، مع ضمان وضع لميزان المدفوعات قابل للاستمرار دون ضغوط . فهذا الوضع سوف يقلل من الالتجاء إلى الاستدانة الخارجية ، في ذات الوقت الذي يعزز من تدفق رؤوس الأموال الأجنبية نحو الداخل ، ويقلص من احتمالات تدفق رؤوس المحلية نحو الخارج (٩).

وفي جميع الحالات ، فإن الضمانة الرئيسية للإبقاء على وضع خارجي قابل للاستمرار دون ضغوط ، تكمن في الحفاظ على معدل نمو للإنفاق المحلي ، وخاصة الأنفاق الاستهلاكي المحلي ، لا يتخطى معدل نمو الناتج المحلي من السلع والخدمات .

ثالثاً اختيار أهداف وأدوات السياسة الاقتصادية للبرنامج :

لا تركز برامج الاستقرار والتكيف الهيكلي - التي يؤازرها صندوق النقد الدولي - على نفس السياسات والأهداف ، وذلك لتباين

(٩) IMF , Theoretical Aspects of The Design of Fund - Supported Adjustment programs ; Occasional Papers , N . ٥٥ , Washington , September ١٩٨٧ , p (١- ٥٥) .

التوسع الزراعي ، بزامج مساندة
وتشجيع بعض القطاعات التي ترى
الدولة ضرورة تنميتها وتطويرها .

إلا أنه يلاحظ أن هذه الأساليب
في تخصيص الموارد والتي تتوخى في
الأساس أهدافاً تنموية ، إنما تتضمن
بالضرورة أهدافاً توزيعية . فكما يذهب
الاقتصادي الباكستاني محبوب الحق "
أن قرارات تخصيص الموارد هي
جوهر قرارات التوزيع . أي أنه في
الوقت الذي نتخذ فيه قرارات تخصيص
الموارد فإننا نتخذ فيه أيضاً قرارات
التوزيع . فلا يمكن فصل عملية التوزيع
عن عملية التخصيص " (١٠)

وتؤكد برامج الاستقرار والتكيف
الهيكلية على تحقيق التوازن بين كل
تلك الأهداف . فالسعي لتحقيق الأهداف
التخصيصية والتوزيعية ، يمكن أن
يشكل عائقاً أمام تبني سياسة ما لتصحيح
العجز في ميزان المدفوعات أو تحرير
التجارة والمدفوعات . فقد ترفض
الحكومة تخفيض النفقات العامة في
بعض القطاعات ، لأنه يؤثر بالسلب -

مشكلات البلدان التي تتبنى برامج
للصندوق . ومع ذلك يمكن القول أن ثمة
أهدافاً جوهرية تتضمنها غالبية ، إن لم
يكن كل ، البرامج منها ما يلي :

- تحقيق التوازن الداخلي Internal
Equilibrium .
- تحقيق التوازن الخارجي External
Equilibrium .
- بلوغ معدل مرتفع ومستدام
للنمو Sustainable Growth
Rate .

ويلاحظ أن هذه الأهداف ترتبط
ببعضها البعض على نحو معين . كما
أنها ترتبط بالأهداف الاقتصادية الأخرى
التي تتبناها السلطات المحلية في الدولة .
فبالإضافة إلى تبني الدولة لهدف تحقيق
الاستقرار الاقتصادي - وهو هدف من
الأهداف المركزية لأي سياسة اقتصادية
- فإن الدولة تضطلع بوظيفتي التوزيع
Distribution (توزيع الدخل القومي
بين فئات وأفراد المجتمع)
والتخصيص Allocation (أي
تخصيص الموارد بين الاستخدامات
البديلة) ، سواء بأسلوب مباشر أو
بأسلوب غير مباشر . كتخصيص
الموارد بين قطاعات الصحة والتعليم ،
ومشروعات البنية الأساسية ، وبرامج

(١٠) محبوب الحق ، ستار الفقر ، خيارات امام العالم
الثالث ، ترجمة أحمد فؤاد بليغ ، القاهرة ، ١٩٨٠ ،
ص ٢٠ وما بعدها .

على الأقل في الأجل القصير - على أهداف تتعلق بالتوزيع والتخصيص . فعلى سبيل المثال ، قد ترفض الحكومة إزالة أو تخفيف نظامي الرقابة على الصرف وعلى التجارة الخارجية ، اللذان يضمنان تحويل وتوزيع الصرف الأجنبي على أنشطة معينة تلقى تفضيلاً اجتماعياً وتنموياً معيناً .

ويلاحظ أن تضارب الأهداف لا ينال فقط تضارب كل من الأهداف التوزيعية والأهداف التخصيفية ، بل يمتد لينال ، أيضاً ، من الأهداف الأخرى . فعلى سبيل المثال ، ليس من الواضح دائماً ما إذا كان تحقيق المستوى العام للأسعار - تخفيض معدل التضخم - شرطاً ضرورياً لبلوغ التوازن الخارجي وتحقيق معدل نمو مرتفع ومستدام . لتحقيق استقرار المستوى العام للأسعار ، ليس إلا هدف وسيط (Intermediate Targets) لتحقيق التوازن بين الطلب - الإنفاق - الكلي والعرض - الناتج - الكلي . ومع ذلك فإنه في كثير من الأحيان قد تصبح العملية التضخمية عملية مزمنة ومتأصلة Rooted في بنية الاقتصاد القومي ، حتى عندما يتم تحقيق هذا التوازن الخارجي .

إذ يبدو من الصعب - حتى من خلال الاستعانة بحزمة سياسات تشمل على الإصلاح النقدي - استبعاد مثل هذا النوع من التضخم ذي القصور الذاتي Inertia Inflation (١١) بدون المرور بفترة من الركود التضخمي ، أي فترة تشهد هبوطاً ملموساً في كل من مستوى الناتج والتوظيف دون هبوط معنوي في معدل التضخم (١٢) .

ذلك أن البيئة المواتية والمشجعة لحدوث ضغوط تضخمية ، سوف تضعف كلاً من الادخار والاستثمار المنتج . وهو ما يبيد من احتمالات هبوط الناتج القومي والتوظيف . ذلك أن سرعة ارتفاع الأسعار النسبية ، تغذي آلية التضخم الناشئ عن القصور الذاتي ، حتى ولو أمكن لنظام المقايضة Indexation أن يخفف جزئياً من الأثر السلبي لتسارع معدلات التضخم على تخصيص الموارد (١٣) .

(١١) د . سهير محمود معتوق ، سياسات التثبيت الاقتصادي ، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٦٤ - ١٩٦٥ ، ص ٩٤ - ٩٨ .

(١٢) د . رمزي زكي ، مشكلة التضخم في مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ٨٣ وما بعدها .

(١٣) يقصد بالتضخم ذي القصور الذاتي : ذلك التضخم الذي يغذي نفسه ذاتياً من خلال عوامل تأثيره (الصدمات التضخمية مثل ارتفاع أسعار السلع الزراعية والغذائية ، التخفيض الكبير في

كذلك فإن التحسن الكبير في الحساب الجاري - وخاصة حال تحوله فجأة وفي وقت قصير من عجز إلى فائض - قد يؤدي - إذا لم يتم تبني سياسات مناسبة - سياسة التعقيم Sterilization Policy مثلاً - إلى خلق ضغوط تضخمية .

كما أن التحرير للأسعار على نطاق واسع قد يترتب عليه ، أيضاً ، نزوع المستوى العام للأسعار إلى التزايد بمعدلات تفوق كثيراً معدلات زيادة المتغيرات التي تبعث على ارتفاع الأسعار ومن أهمها :

- تخفيض سعر صرف العملة .

- زيادة معدل التوسع النقدي ،

ونزولاً على هذا المنطق ، وبسبب الترابط Linkage بين غالبية أهداف برنامج الاستقرار والتكيف الهيكلي ، فإنه يفضل عدم المغالاة Overstatement Non عند تحديد الأهداف . ذلك أن تحقيق الهدف بحجم أو مستوى مقبول ، في الوقت الذي

سعر صرف العملة (وعوامل تديمه) وتنتج عن قدرة العناصر الاقتصادية على المقايسة بغرض الحفاظ على توازن الأسعار النسبية ، ومن ثم المحافظة على نصيب أصحاب الأصول خاصة ، على انصبتهم من الدخل القومي) .

يمكن فيه الحفاظ على تحقيق أهداف أخرى ضرورية ، أجدى من تحقيقه بحجم كبير ، في الوقت الذي يتم فيه التضحية بتحقيق أهداف أخرى بحجم أو مستوى مقبول . فعلى سبيل المثال فإن تعظيم Maximization معدل النمو عن معدله المستهدف ، إذا لم يكن نمواً مؤصلاً لزيادة الصادرات أو لبدائل الواردات ، فإنه يمكن أن يعوق تخفيض معدل التضخم إلى المستوى المستهدف أو حتى تحقيق تحسن ملموس في ميزان المدفوعات .

ليس هذا فقط ، بل غالباً ما

نواجه ، عند تصميم البرنامج ، صعوبة في فصل الأهداف الوسيطة عن

الأهداف النهائية Goals or Ultimate

Objectives التي يكون من الصعب

ربطها ربطاً مباشراً بأدوات السياسة

المتاحة Available Policy

Instruments . وفي هذه الإطار

التحليلي أو النموذج الذي نعالجه ، فإن

الأهداف الوسيطة ترتبط بكل من أدوات

السياسة والأهداف النهائية . ومع ذلك

فقد ينظر إلى أدوات السياسة كأهداف ،

وينظر إلى الأهداف النهائية كقيم

للأدوات . ويؤخذ على هذا الأسلوب

إهماله لتحديد المشكلة - التي يتوخى

بعدا أيديولوجياً ومؤسسياً يشكل قيدا على نمط البرنامج . فالمركزية أو اللامركزية في صناعة القرار الاقتصادي ، وسياسات التسعير ومؤسساتها ، لا شك تحدد نمط أهداف وأدوات البرنامج .

(٣) مدي تطور المؤسسات المالية والنقدية . فالاقتصاد الذي يملك أسواقاً مالية ونقدية متطورة ، يملك ، أيضاً ، أدوات نقدية ومالية متعددة ومتطورة بما يسمح بتبني عدد أكبر من الأهداف ، كما يسمح بسرعة بلوغ الأهداف . بيد أنه حين تكون الأسواق المالية والنقدية ضيقة ومفتتة ، تصبح الأدوات المالية والنقدية محدودة ، ويصبح جزء يعتد به من تأثيرها تأثير غير مباشر على الأهداف .

(٤) مدي وجود تشوهات هيكلية عميقة . فحينما تكون ثمة رقابة على الأسعار ، وقيود على التجارة وعلى الصرف الأجنبي ، وسقوف ائتمانية ، وتحديد إداري لسعر الصرف ، فإن كفاءة سياسات إدارة الطلب تصبح ضعيفة ، مما يستلزم بالضرورة تطبيق

البرنامج حلماً - تحديداً دقيقاً ، مما يجعل من الصعب تحديد مدي نجاح أو فشل البرنامج . أي أن مثل هذا المدخل لا يفصح عن الأهداف النهائية التي يبلوغها تكون المشكلة المستهدفة قد حلت (١٤) .

والحقيقة أن اختيار كل من أدوات السياسة والأهداف الوسيطة والأهداف النهائية يختلف من دولة لأخرى باختلاف :-

(١) العمق التاريخي للمؤسسات الاقتصادية التي تمثل الرأي السائد تجاه القضايا الاقتصادية في المجتمع . فبعض الدول قد يكون أعضاء في اتحاد ما للعملات ، أو تستخدم نظم للصرف الأجنبي الثابت ، مما يشكل منطلقاً لسياستها الاقتصادية ، ومن ثم لأهدافه .

(٢) دور الحكومة في التخطيط والرقابة . ذلك أن هذا الدور يعكس

(١٤) صندوق النقد العربي ، معهد السياسات الاقتصادية ، السياسات الاقتصادية في الدول العربية ، النظرية والتطبيق ، تحرير د. علي توفيق الصادق ، د. محمد علي الجارحي ، د. نبيل عبد الوهاب لطيفة ، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل ، أبو ظبي ، ١٩٩٦ ، ص ٢٣ - ٤٤ .

الإصلاحات الهيكلية على نحو عاجل .

(الأدوات) تأثيرها على المتغيرات الداخلية (الأهداف) .

(٥) الظروف التي في إطارها يصاغ برنامج الاستقرار والتكيف الهيكلي : ففي الوضع الذي يكون فيه التمويل الخارجي مقيداً ، وتكون ثمة حاجة عاجلة أو ملحة لإحداث تخفيض كبير في عجز الحساب الجاري ، فإن التركيز على سياسات مالية ونقدية تقييدية عميقة (Deep Restrictive) برنامج استقرار اقتصادي) ، يكون ذا أولوية عن التحرك البطيء من خلال برنامج للتكيف الهيكلي .

رابعاً : أثر حركة الزمن وفترات

التخلف الزمني : Dynamics

: and Lags

(أ) : فترات التخلف الزمني

يتمدنا النظرية الاقتصادية بأدوات تمكننا من فهم علاقات التوازن الرئيسية (الساكنة أو الساكنة المقارنة) بين المتغيرات الاقتصادية . بيد أن هذه النظرية تعجز عن إمدادنا بالعمق الزمني اللازم - أو الضروري - لكي تؤتي المتغيرات المستقلة

ويلاحظ أن النماذج البسيطة لبرامج الاستقرار والتكيف الهيكلي - كتخفيض الإنفاق أو تحويله - عادة ما تفترض آنية التكيفات في عالم يعمل مع قدر ما من التباطؤ الزمني . ذلك أن الفجوة الزمنية التي تمر ما بين تحريك أداة السياسة وبين بداية تحقيق هدف هذه السياسة ، تختلف من اقتصاد لآخر ، ومن وقت لآخر في ذات الاقتصاد باختلاف عدد من العوامل منها :

- توقيت السياسة والقدرة على تحريك أدواتها في الاتجاه والتوقيت الصحيح .

- نوع السياسة ، فقد تكون سياسة مباشرة أو سياسة غير مباشرة ؟ .

- حجم الهدف ، وما إذا كان هدفاً واقعياً أم هدف غير واقعي ؟ .

- نوع الهدف . وما إذا كنا نستهدف جانب الطلب أم نستهدف جانب العرض ؟ .

- مدى تطور الاقتصاد ومدى تطور تنافسية الأسواق ؟ .

والحقيقة أنه يجب إعداد نماذج قياسية تمكن من تقدير لمدي الفجوة الزمنية بين بداية تحريك أدوات السياسة

ولا شك أن نتائج النوع الأول من السياسات يتطلب فترة زمنية أقل من تلك التي تتطلبها نتائج النوع الثاني من تلك السياسات . ومع ذلك فإن تلك السياسات (مع التنسيق بينها من حيث الأدوات والتوقيت والحجم) يصبح أمراً محورياً في تعظيم كفاءة وفاعلية برنامج الاستقرار والتكيف الهيكلي الشامل . فعندما تبدأ نتائج سياسات النوع الأول في بلوغ ذروتها ، فإن نتائج النوع الثاني من السياسات يجب أن تكون قد أخذت في الظهور ، وهو ما يسمح بتخفيف الضغط على كل من سياسات الطلب وسياسات جانب العرض الهادفة لاستغلال الطاقة الإنتاجية القائمة .

(ب) : التفاعل الحركي بين سياسات الطلب الكلي والعرض الكلي : أن التفاعل بين كل من

سياسات جانب العرض وإجراءات وسياسات جانب الطلب ، وأيضاً سياسات وإجراءات جانب العرض وبعضها البعض ، يفرض ، عادة ، صعوبات عند تصميم إستراتيجية التكيف . ذلك أن إزالة أو تخفيف القيود على الواردات ، تحرير السواق المالية المحلية ، تحرير سوق الصرف الأجنبي ، سوف يغير من الطريقة التي

وبداية العمل لبلوغ الهدف . ومع أن مثل هذا التقدير قد يواجه بعض الصعوبات ، إلا أنه يعد وسيلة من وسائل تحديد التوقيت المناسب لتحريك أداة السياسة من ناحية ، وكذلك تحديد مقدار التغيير اللازم في هذه الأداة ، إذا ما أردنا إنجاز الهدف في فترة زمنية معينة .

كذلك فإن سياسات جانب الطلب توتي نتائجها أسرع من سياسات جانب العرض . ولا شك أن هذا التفاوت في البعد الزمني بين استجابة سياسات الطلب واستجابة سياسات العرض ، ينعكس على بعض السياسات الأخرى ، مثل سياسة التمويل الخارجي . فالنتائج التي تتحقق بسرعة لسياسات إدارة جانب الطلب والنتائج التي تتحقق ببطء لسياسات جانب العرض ، تستلزم تمويلاً خارجياً إضافياً حتى :

- يمكن تجنب أحداث تخفيض حاد في الإنفاق المستهدف ، وحتى تحقق سياسات جانب العرض نتائجها المستهدفة .

وتعمد قضية التوقيت Timing كذلك إلى سياسات جانب العرض التي ترمي إلى زيادة الناتج من خلال استغلال أفضل للطاقة الإنتاجية القائمة ، أو تحمل على زيادة الطاقة القائمة ذاتها .

يستجيب بها الاقتصاد للتغيرات في السياسة المالية والنقدية وسياسات سعر الصرف .

فعلى سبيل المثال ، فإن تأثير إجراء أو سياسة ما في جانب العرض " تحرير أسعار الفائدة من التدخل الحكومي " سوف يعتمد على ما إذا كانت سياسات وإجراءات جانب العرض الأخرى " إزالة أو تخفيف القيود على حركة دخول وخروج رأس المال " قد أخذ مجاله في التطبيق من عدمه .

ومن ناحية أخرى ، فإن التفاعل الحركي بين مختلف السياسات يرتبط ، أيضاً بأسلوب العلاج : هل هو أسلوب العلاج التدريجي Gradual Remedy Method أم هو أسلوب العلاج بالصدمة Method Shock Remedy . ففي حالة العلاج التدريجي ، قد تكون توقعات المتعاملين في الاقتصاد سبباً قوياً في وجه التغيرات الاقتصادية المستهدفة . أما العلاج بالصدمة (العلاج الفجائي والمكثف) فقد يحقق نجاحاً مبدئياً في الأجل القصير ، ولكن في الأجل الطويل قد تتولد نتائج عكسية (١٥) . ورغم ذلك فإنه

(١٥) يلاحظ أن غالبية ، إن لم يكن كل ، برامج الاستقرار والتكيف الهيكلي التي ينفذها صندوق النقد الدولي ، تتضمن عناصرها من سياسات

حينما تستفحل المشكلة التي يعالجها البرنامج ، وتزداد توقعات المتعاملين ، ويشند رد فعلهم ، فإن الصدمة تقع أيضاً ولكن من جانب المتعاملين . بيد أنه في مثل هذه الحالة يغدو العلاج بالصدمات حلاً ناجحاً .

ورغم ذلك فإن اعتبارات الاختيار بين أسلوب العلاج التدريجي وأسلوب العلاج بالصدمات لا تقف عند الاعتبارات الفنية Technical Considerations وحدها ، بل تمتد ، أيضاً ، إلى الاعتبارات السياسية Political Considerations .

ذلك أن العلاج التدريجي (المتكرر وغير المكثف) يلقي قبولا سياسياً أكبر . فالإصلاحات الهيكلية والتي عادة ما تلقى مقاومة شعبية وسياسية قوية ، يجب أن تنفذ علي مراحل .

ويمكن القول أن ثمة عدداً من العوامل التي تحدد سرعة تنفيذ البرنامج وطبيعته تتمثل فيما يلي :

وأهداف على قدر كبير من السرية . د . رمزي زكي : تقييم الأداء لبرنامج التثبيت الاقتصادي الذي انفتحت عليه مصر مع صندوق النقد الدولي خلال الفترة (١٩٧٧ - ١٩٨١) ، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي السابع للاقتصاديين المصريين ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ٢٧٠ وما بعدها .

(١) طبيعة الاختلال في المدفوعات

الخارجية : فإذا ما كان هذا الاختلال طارئاً وذي طبيعة خارجية ، كان من الملائم توفير تمويل خارجي وتخفيض حجم الإنفاق وخاصة حينما يملك الاقتصاد قاعدة إنتاجية كبيرة مرنة . أما عندما يعتمد الاقتصاد على تصدير المواد الأولية ولديه قاعدة إنتاجية ضيقة ، وحدث هبوط مؤقت في أسعار الصادرات ، فإن توفير تمويل خارجي بحجم أكبر سوف يكون علاجاً أكثر كفاءة من أسلوب تخفيض الإنفاق . ذلك أن وجود قاعدة إنتاجية ضيقة يجعل تخفيض حجم الإنفاق معقماً للاختلال الخارجي . أما إذا كان سبب هذا الاختلال داخلياً ومزمناً ، فإن برنامج تكيف يصبح أمراً لازماً .

(٢) حجم المشكلة وطبيعة توقعات

الأطراف الاقتصادية : حينما تستفحل المشكلة موضوع البرنامج، وتشتد توقعات المتعاملين ، ويشتد رد فعلهم ، فإن الصدمة تقع أيضاً ولكن من جانب المتعاملين . بيد أنه في مثل هذه

الحالة يغدو العلاج بالصدمات حلاً ناجعاً . حيث أن قوة توقع المتعاملين في الأسواق لإجراءات البرنامج وسياساته ، تفضي إلى زيادة تكاليف تنفيذه اجتماعياً واقتصادياً .

(٣) الوعي السياسي والاجتماعي :

فكلما زادت درجة الوعي السياسي والاجتماعي ، وزاد مستوي الوطنية والانتماء ، كان العلاج التدريجي أكثر كفاءة من العلاج بالصدمات .

مدي إتاحة وشروط التمويل الأجنبي وحجم الدين الخارجي : فعندما يكون التمويل الخارجي متاحاً وبشروط ميسرة ، فإن سياسات التكيف تكون أخف تقييداً للإنفاق وأقل تنفيذاً لبرامج التكيف الهيكلي . والعكس عندما ينطوي هذا التمويل على شروط أكثر قسوة ، فإن الاقتصاديات التي تعاني من اختلالات هيكلية (داخلية وخارجية) سوف تجبر على تنفيذ برامج تكيف أكثر قسوة . كذلك فإن الحجم القائم للدين الخارجي ، وحدود جدولته ، غالباً ما تدفع الحكومة لتجنب الاقتراض الإضافي ، حتى ولو كان التمويل اللازم متاحاً وبشروط ميسرة .

الوسائل التي تقع في إطار السياسات
الأخرى^(١٦).

الفصل الثاني تزامن سياسات البرنامج

فتحرير القطاع المالي المحلي
والمعاملات التي يتضمنها ميزان
المدفوعات بأقسامه المختلفة (المعاملات
الجارية والتحويلات الرأسمالية) يجب
الأيتم قبل تخفيض أو إزالة العجز في
الموازنة العامة للدولة .

يتكون برنامج الاستقرار والتكيف
الهيكلي الذي يوصي به صندوق النقد
الدولي من عدد من السياسات بوسائلها
المالية والنقدية . ويرى الصندوق أن
هذه السياسات تأخذ ترتيباً زمنياً محدداً
عند تنفيذها .

وبشكل عام ، فإن خبراء صندوق
النقد الدولي يؤكدون أن تحرير الاقتصاد
يجب أن يأخذ التسلسل التالي :

فمن وجهة نظر الصندوق ، فإن
عدم التوازن الخارجي ، أي العجز في
ميزان المدفوعات أو في الحساب
الجاري ، هو نتيجة لعدم التوازن
الداخلي الذي يجد أسبابه في زيادة
الطلب المحلي عن الناتج المحلي . تلك
الزيادة التي ترجع ، بدرجة كبيرة ، إلى
العجز في الموازنة العامة للدولة الذي
يجري تمويله من خلال زيادة كمية
النقود أو من خلال التوسع في الائتمان
المصرفي .

- ١- تخفيض أو إزالة عجز الموازنة
العامة للدولة .
- ٢- تحرير القطاع المالي .
- ٣- تحرير الصادرات والواردات
السلعية .
- ٤- تحرير حساب رأس المال بميزان
المدفوعات .

ذلك أن تحرير القطاع المالي
المحلي قبل تخفيض أو إزالة العجز
المالي للموازنة العامة للدولة ، سوف
يرفع من معدلات التضخم مما يزيد من

ووفقاً لهذا التحليل ، فإن تخفيض
أو إزالة عجز الموازنة العامة للدولة
يصبح هو الوسيلة التي يجب أن تكون
لها الأولوية في التنفيذ مقارنة ببقية

(١٦) سياستيان إدواردز : تسلسل تحرير الاقتصاد في
البلدان النامية ، مجلة التمويل والتنمية ، مارس
١٩٨٧ ، ص ٢٧ .

صعوبة تخفيضها دون اللجوء إلى إصلاح نقدي ومالي كبيرين .

فالعجز المالي الكبير الذي يجري تغطيته من خلال التمويل التضخمي ، يستلزم ضرورة توفر احتياطات كبيرة نسبياً لدى الجهاز المصرفي ، مع تخفيض معدلات الفائدة على الودائع . ولا شك أن ذلك يضمن عدم تآكل رصيد النقود الأساسية التي تجئ على أساسها ضريبة التضخم^(١٧) . فتحرير القطاع المالي ، قبل تخفيض أو إزالة العجز في الموازنة العامة للدولة ، قد يترتب علي زيادة ضريبة التضخم ، حتى يتسنى للحكومة جباية نفس الحجم من الإيرادات العامة^(١٨) .

ومن ناحية أخرى ، فإن تحرير القطاع المالي المحلي يجب أن يسبق تحرير كل من المعاملات الرأسمالية والمالية والتبادل السلعي بين الدولة والعالم الخارجي^(١٩) .

فتحرير المعاملات الرأسمالية في وقت قد تكون فيه أسعار الفائدة المحلية محددة إدارياً عند مستويات منخفضة أو سلبية ، غالباً ما يترتب عليه تدفق رأس المال نحو الخارج . كما أن تحرير المعاملات الرأسمالية قبل إجراء التخفيض اللازم في سعر صرف العملة المحلية ، قد يفضي أيضاً إلى تدفق رؤوس الأموال نحو الخارج .

يضاف إلى ذلك ، أن تحرير التبادل السلعي بين الدولة والعالم الخارجي ، يجب أن يتم قبل تحرير المعاملات الرأسمالية ، حتى يتسنى الحد من الآثار السلبية التي قد تنتج عن ارتفاع سعر صرف العملة المحلية (الناتج عن تحرير المعاملات الرأسمالية) والتي قد تتمثل في ظهور أو زيادة العجز في الميزان التجاري ، الأمر الذي يتطلب لتحسينه إجراء تخفيض حقيقي في سعر صرف العملة المحلية^(٢٠) .

أما عن التفاعل بين سياسات وإجراءات البرنامج :-

(١٧) لمزيد من الدراسة لضريبة التضخم : د . رمزي زكي ، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث ، سينا للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ٤٠ وما بعدها .

(١٨) بيناستيان إوارنز : تسليط تحرير الاقتصاد في ليدان انشوية ، مريج ميوق نكرة ، ص ٢٩ .

(١٩) المرجع السابق مبنشرة ، ص ٣٠ .

(٢٠) المرجع السابق مبنشرة ، ص ٣١ .

يؤكد خبراء صندوق النقد الدولي أن زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، وما يؤدي إليه من تشوهات سعرية وتنظيمية واختلالات اقتصادية ، تقف عادة وراء تنامي العجز في الموازنة العامة للدولة ، وهو ما يؤدي بدوره إلى المزيد من هذه التشوهات والاختلالات . ومن ثم فإن العجز المالي الناتج عن زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، يعد مسؤولاً عن زيادة كمية النقود ، وبالتالي عن زيادة الطلب المحلي عن الناتج المحلي ، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم الذي يولد تشوهات سعرية تضر بدورها بالكفاءة الاقتصادية ، وبالتالي تضر بنمط ومستوى الناتج المحلي .

لذلك فإن تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي يؤدي في الغالب إلى تخفيض العجز المالي في الموازنة العامة للدولة . إذ أن تقليص هذا الدور يولد أثراً إيجابية علي النظام الاقتصادي تتمثل فيما يلي :

- تحرير الموارد الاقتصادية وانتقالها من القطاع الأقل كفاءة (وهو القطاع العام) إلى القطاع الأكثر كفاءة (وهو القطاع الخاص) ، وما ينجم عن ذلك

من زيادة الكفاءة الاقتصادية على المستوى القومي ، مما يزيد من مستوى الناتج .

- يؤدي ارتفاع مستوى الناتج القومي إلى المزيد من الانخفاض في عجز الموازنة العامة للدولة .

- تقليص فجوة الموارد المحلية نتيجة لانخفاض عجز الموازنة العامة للدولة من جهة ، ومن ثم تقليص فجوة التجارة الخارجية من جهة أخرى . لذلك يقل لجوء الحكومة إلى تمويل العجز المالي من خلال زيادة كمية النقود المصدرة أو من خلال التوسع في الائتمان المصرفي .

- تقليص كمية النقود المصدرة وحجم الائتمان المصرفي ، يؤدي إلى خفض معدل التضخم وبالتالي زيادة سعر الفائدة الحقيقي ، فتقل نسبة التخفيض اللازم لسعر صرف العملة المحلية .

- زيادة مستوى الادخار نتيجة زيادة سعر الفائدة الحقيقي ، وما ينجم عن ذلك كفاءة الاستثمار ، ومن ثم زيادة الناتج القومي .

- بتقليل نسبة التخفيض اللازمة لسعر صرف العملة المحلية ، يتراجع توقع انخفاض هذا السعر ، ويقبل الميل

نحو اتخاذ العملات الحرة مخزناً للقيمة .

ويلاحظ أن ثمة علاقة عكسية بين مقدار الانخفاض في العجز المالي ، ومن ثم في حجم الطلب المحلي ، وبين مقدار التخفيض اللازم في سعر صرف العملة المحلية ^(٢١) . فكلما زاد حجم التخفيض في الطلب المحلي قل مقدار التخفيض اللازم في سعر الصرف والعكس صحيح .

ورغم ذلك فإنه من الضروري أن يكون هناك تخفيض حقيقي في سعر صرف العملة المحلية لتخفيف الآثار الانكماشية لتخفيض الطلب المحلي على الناتج . ومن هنا فإن سياسة تحويل الإنفاق الناشئة عن تخفيض حقيقي في سعر صرف العملة المحلية تحد - من وجهة نظر الصندوق - من الآثار السلبية لسياسة تخفيض الإنفاق ، الناتجة عن تقليص العجز المالي - على الناتج المحلي .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن جزءاً من تخفيض سعر صرف

العملة المحلية ، يكون بهدف إعادة تخصيص الموارد نحو صناعات التصدير وبدائل الواردات ، مما يترتب عليه تقليص العجز في الميزان التجاري ، وبذلك تقل الحاجة إلى الاقتراض الخارجي .

إن مدى كفاءة التفاعلات بين سياسات البرنامج ، إنما تعتمد على التحرير الجاد لكل قطاعات الاقتصاد القومي بدءاً من تحرير قطاع التجارة الخارجية وانتهاء بتحرير كافة الأسعار المحلية من قيود التدخل الحكومي الذي يقف وراء كل أشكال التشوهات السعرية والاختلالات الاقتصادية التي تعاني منها أغلبية اقتصاديات البلدان النامية ^(٢٢) .

(٢٢) يلاحظ أن الصندوق يؤكد أن تخفيف الضوابط على التحويلات الرأسمالية وحركات رؤوس الأموال قبل تحرير التجارة الخارجية الملغية ، يضاعف من التشوهات القائمة ، في حين أن تخفيض التعريفات وإلغاء كافة القيود الإدارية على التجارة الدولية ، مع وجود الضوابط على حركات رؤوس الأموال ، لن يزيد - بشكل عام - من هذه التشوهات .

(٢١) د. عشاوي علي عشاوي : تكييف الاقتصاد الكلي في البلدان النامية ، مع الإشارة إلى مصر ، مجلة مصر المعاصر ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، عدد ٤١٩ - ٤٢٠ ، القاهرة ، ص ١٦٣ .

الفصل الثالث الأساس التحليلي والقياسي للبرنامج

تسميته بالأسلوب أو المدخل النقدي
لميزان المدفوعات (٢٣).

ويلاحظ أنه رغم أن صندوق النقد
الدولي قد لعب دوراً بارزاً في تأصيل
الأساس النقدي لميزان المدفوعات ،
تأصيلاً امتد إلى صلب برامجه ، إلا أن
البرمجة المالية (أو التحليل المالي أو
النقدي) هو فقط عنصر واحد من
العناصر أو الدعائم النظرية في بناء
برامج التكيف التي يؤازرها صندوق
النقد الدولي .

وسوف نتناول في هذا الفصل
الإطار الأساسي للبرمجة المالية ،
والسياسات التي تنبثق عن هذا الأساس ،
تحت عدد من الفروض (٢٤):

- وجود اقتصاد صغير مفتوح .
- نظام أسعار الصرف الثابتة .

(٢٣) BIGAN B. AGHEVLI and MOHSIN s
.KHAN , The MONETARY
Approach of the Balance of Payments
Determination : An Empirical test ,
IMF , Staff Papers , Volume . ٢٠ ,
١٩٧٣ , P (٢٧٧-٢٨١) .

(٢٤) د. عبد الفتاح العموص ، النماذج التأليفية لصندوق
النقد الدولي والبنك العالمي : الأسس النظرية
والحالات التطبيقية إشارة للتجربة التونسية ، مجلة
بحوث اقتصادية عربية ، الجمعية العربية للبحوث
الاقتصادية ، القاهرة ، ١٩٩٧ / ٩ ، ص ١٣ وما
بعدها .

لا شك أن ثمة اختلافاً كبيراً في
برامج الاستقرار والتكيف الهيكلي من
حيث التفاصيل ، إلا أن ثمة خيطاً يربط
بينها جميعاً ، وهو الحاجة إلى استعادة
توازن ميزان المدفوعات ، مع الحفاظ ،
إن لم يكن تقوية ، الشروط الضرورية
لتحقيق معدل نمو مرض على الأجل
المتوسط ، إن لم يكن على الأجل
الطويل بأسلوب غير تضخمي . وكشرط
ضروري لبلوغ هذه النتيجة ، فإن
الهيكل الأساسي لكل البرامج قد بني
على أساس التحليل المالي الذي يقوم
على الربط والاتساق بين إجراءات
السياسة المقترحة وبين التوازن
المرغوب فيه لميزان المدفوعات . هذا
الاتساق الذي تم بلورته في مجموعة من
العلاقات التوازنية التي تربط بين أصول
النظام المصرفي (الاحتياطات النقدية
الدولية + صافي الائتمان المحلي)
وخصومه (القاعدة النقدية) وبين ميزان
المدفوعات ، عادة ما اصطلاح على

- دالة طلب على النقود تتسم بالاستقرار .

كما سوف نتناول مزايا وعيوب هذا الإطار للبرمجة المالية .

ويلاحظ أن هذا الإطار المالي أو النقدي يخدم كنقطة بداية ملائمة لدراسة أكثر تفصيلا عن آليات انتقال التأثير بين منظومة من السياسات النمطية (المتكررة) المتضمنة في برامج المساندة وبين الأهداف النهائية : وضع ميزان المدفوعات ، استقرار الأسعار ، النمو الاقتصادي .

وسيتناول الباحث في السطور التالية تحليلا لعملية اشتقاق الإطار الأساسي للبرمجة المالية من خلال تناول :

أولاً: الإطار الأساسي لسياسات تخفيض الإنفاق .

ثانياً: الإطار الأساسي لسياسات تحويل الإنفاق .

ثالثاً: الإطار الأساسي لسياسات جانب العرض .

أولاً: الإطار الأساسي لسياسات تخفيض الإنفاق :

بداية نؤكد أن الرأي الذي يرى أن ميزان المدفوعات ظاهرة نقدية ، هو رأي له تاريخ طويل في علم الاقتصاد . كما يلاحظ أن الطبيعة النقدية لميزان المدفوعات ، والتميز بين النقود ذات المصدر الخارجي " الاحتياطات الدولية " وبين النقود ذات المصدر المحلي " الائتمان المحلي " لها تاريخ طويل ، أيضاً ، في عمليات الصندوق .

ويلاحظ أن أسلوب الامتصاص ، الذي ناقشناه سلفاً ، يلعب دوراً جوهرياً في تصميم برامج المساندة ، هذا في الوقت الذي غير فيه هذا الأسلوب من الاعتقاد عن ميزان المدفوعات . فتحويل أسلوب الاستيعاب من إطار النظرية العامة إلى أداة للسياسة ، يستلزم - على أقل تقدير - بعض المعرفة عن طبيعة الروابط بين القطاع النقدي وميزان المدفوعات . وتوضح المتطابقة السابقة رقم (٣) فتبين هذه المتطابقة $\Delta R = (Y - A + \Delta F)$ التي نعيد كتابتها كما يلي:

أن الزيادة في الامتصاص عن الناتج المحلي سوف تنعكس على الاحتياطات النقدية الدولية بالتدهور ،

- الزيادة في الاستيعاب عن الناتج المحلي : $(X_t - M_t)$.
- الحساب الجاري (dfA) .
- عرض النقود : $dM_s = ddC + dfA$.

ويلاحظ أن أسلوب التحليل النقدي لميزان المدفوعات أوسع من أسلوب الاستيعاب . فالأول يشتمل على كل المعاملات المالية والرأسمالية والجارية والتحويلات بميزان المدفوعات ، في حين أن الثاني يتناول فقط ميزان المعاملات الجارية أو ما يسمى الحساب الجاري^(٢٥) .

والآن يمكننا أن نبدأ بتحليل ما يسمى بالبرمجة المالية ، استناداً إلى المتطابقات السابقة . فالتغير في الرصيد النقدي (ΔM) هو مجموع :

(١) التغير في الاحتياطيّات النقدية الدولية (ΔR) .

(٢) التغير في الائتمان المحلي (ΔD) .
إذا :

وذلك بفرض ثبات مستوى الدين الخارجي ، ويرى بولاك أن :

$$Y_t = Y_{t-1} + dc + (X_t - M_t) \rightarrow (٤)$$

$$Y_t - Y_{t-1} = dc + (X_t - M_t) \rightarrow (٥)$$

تقرر المعادلة رقم (٤) أن دخل (أو إنفاق) الفترة الحالية (Y_t) يساوي دخل (أو إنفاق) الفترة السابقة (Y_{t-1}) + دخل (أو إنفاق) جديد ناتج من زيادة الائتمان المحلي (dc) + دخل (أو إنفاق) جديد ناتج من زيادة الصادرات (X_t) - دخل (أو إنفاق) جديد على الواردات (M_t) .

أما المعادلة رقم (٥) فتقرر أن الناتج الجديد (الإنفاق الإضافي) = التغير في عرض النقود . أي أن :

$$(Y_t - Y_{t-1}) = dM_s \rightarrow (٦)$$

$$dM_s = ddC + dfA \rightarrow (٧)$$

حيث أن :

التغير في صافي الائتمان المحلي $ddC \rightarrow$

التغير في صافي الأصول الأجنبية $dfA \rightarrow$

ويلاحظ أن نموذج بولاك (Polak Model) يربط ما بين كل من:

(٢٥) JOHN F. O. BILSON : The Process of balance of Payments Adjustment , Adjustment , Conditionality , and International Financing , IMF , ١٩٨٤ , ٢٥ (٣٤-٣٥) .

$$\Delta M^d = f(+\Delta Y, +\Delta p, -\Delta opc, \dots, \dots) \rightarrow (9)$$

أما ثالث هذه المتطابقات^{٢٧}، فهي متطابقة التوازن في السوق النقدي، أي التوازن بين العرض النقدي والطلب على النقود:

$$\Delta M^d = \Delta M_s \rightarrow (10)$$

ومن المعادلات (٨) و (٩) و (١٠) يمكن أن نرصد:

- العلاقة بين رصيد ميزان المدفوعات (ΔR)، والتغير في M_s ، والتغير في D .
 - العلاقة بين M^d و R .
- حيث أن:

$$\Delta R = \Delta M_s - \Delta D = f(+\Delta Y, +\Delta p, -\Delta opc, \dots, \dots) - \Delta D \rightarrow (11)$$

وتقرر المعادلة رقم (١١) أن التغير في الرصيد النقدي من العملات الأجنبية - التغير في صافي الأصول

$$(\Delta M) = (\Delta R + \Delta D) \rightarrow (٨).$$

وتعتبر هذه المتطابقة عن ميزانية الجهاز المصرفي (وليس فقط البنك المركزي) في لحظة ما. حيث يعبر الجانب الأيسر من هذه المتطابقة عن أهم خصوم الجهاز المصرفي وعلى رأسه البنك المركزي، في حين يعبر الجانب الأيمن منها عن أصول الجهاز المصرفي التي تتكون، أساساً، من: صافي الائتمان المحلي وصافي الأصول الأجنبية.

أم المتطابقة الثانية، أو المعادلة السلوكية الثانية، فهي الطلب على النقود كدالة في:

- الدخل المحلي (Y).
- المستوى العام للأسعار (P).
- نفقة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود (OPC).

ويمكن بلورة هذه الدالة كما يلي^(٢٦):

(٢٦) يلاحظ أن الترجمة الأكثر واقعية لدالة الطلب على النقود، هي أن الطلب على النقود دالة للتغير في الدخل النقدي:

$$\Delta M^d = k(\Delta Y).$$

حيث أن (k) هي مقلوب سرعة تداول الدخل النقدي، والتي يتنرض ثبوتها في الأجل القصير.

(٢٧) صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، السياسات الاقتصادية في الدول العربية، النظرية والتطبيق، تحرير د. علي توفيق الصادق، د. معبد علي الجارحي، د. نبيل عبد الوهاب لطيفة، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، ابو ظبي، ١٩٩٦، ص ٦٤ - ٧٨.

الأجنبية - سوف يكون موجبا إلى المدى الذي يكون فيه التغير في الرصيد النقدي الكلي أكبر من التغير في صافي الائتمان المحلي . ويحدث ذلك عندما نكون بصدد وجود فائض في ميزان المدفوعات .

هذا وقد عولج الدخل الحقيقي (الدخل النقدي / المستوى العام للأسعار)، هنا ، كمتغير خارجي . ففي اقتصاد صغير مفتوح ، يعمل وفقاً لنظام أسعار الصرف الثابتة ، حيث تتحدد الأسعار المحلية من خلال الأسعار الأجنبية - نظرية تعادل

القوى الشرائية - أو قانون السعر الواحد ، فإن الطلب على النقود (وهو طلب على الأرصدة النقدية الحقيقية) يكون مستقلاً عن الائتمان المحلي . فأي زيادة في الائتمان المحلي تفوق الزيادة المرغوبة في الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية ، سوف يجري امتصاصها في شكل تدهور في صافي الأصول الأجنبية للجهاز المصرفي .

ويمكن توسيع التحليل أعلاه عن طريق :

- الاستعانة بالعلاقة بين الإنفاق والدخل (أسلوب الاستيعاب) .

- دور حركات رأس المال الخاص في اقتصاد مفتوح .

فنحن نعلم من المعادلة المتطابقة رقم (١) أن الفرق بين الناتج المحلي والاستيعاب ، ينعكس في الحساب الجاري (الفرق بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات) كما تصوره المعادلة الآتية رقم (١٢) :

$$CA = (Y - A) \rightarrow (12)$$

بيد أن رصيد الحساب الجاري لابد من أن ينعكس في شكل تغيرات في كل من صافي الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفي (ΔR) وصافي المديونية الخارجية (ΔF_1) لكل المقيمين من غير القطاع المصرفي ، كما تقرر المعادلة الآتية رقم (١٣) :

$$CA = (\Delta R + \Delta F_1) \rightarrow (13)$$

وبما أن $\Delta R = \Delta M_S - \Delta D$ ، فإن المعادلة رقم (١٣) يمكن إعادة كتابتها في المعادلة التالية رقم (١٤) كما يلي :

$$CA + \Delta F_1 = \Delta M_S - D \rightarrow (14)$$

$$(Y - A) - \Delta F_1 = \Delta M_S - D \rightarrow (15)$$

وتقرر المعادلة رقم (١٥) أنه عندما يكون $(Y + \Delta F) > (A + D)$ ،

وتدفق (F_1) نحو الداخل ^(٢٨). وعندما يتقلص (F_1) بشدة ، فإن ذلك سوف يفرض قيماً على استخدام الموارد المحلية ، مما يشكل بدوره قيماً على النمو الاقتصادي ، وبالتالي على نمو الناتج في علاقته بالاستيعاب ، مما يوسع من عجز (CA) ، وخاصة في ظل زيادة ($\Delta M < \Delta D$) .

والآن بعد عرض هذه العلاقات - التي تشكل أساس صياغة البرنامج المالي - نركز على كيفية تصميم البرنامج المالي مستخدمين العلاقة الأساسية بين التغير في صافي الأصول الأجنبية (ΔR) والتغير في صافي الائتمان المحلي (ΔY) ، وذلك من خلال إتباع الخطوات الثلاث التالية :

(٢٨) يلاحظ أن وضع الحساب الجاري هو المرآة الحقيقية للحالة التي يمر بها الاقتصاد القومي . فنحنما يتنامى حجم العجز في الحساب الجاري ، ومن ثم يأخذ (R) في التدهور ، مما يقلص من المصادر المحتملة لتمويل :

- إيرادات رؤوس الأموال الأجنبية (ربوع ، أرباح ، فوائد) .

- تمويل تدفق رؤوس الأموال نحو الخارج .

ومن ثم يبدأ رأس المال الخارجي في التردد في التدفق نحو الداخل ، مما يقلص من حجم الاستثمارات المحتملة ، ومن ثم يقلص من حجم الناتج في علاقته بالاستيعاب .

فإن ($\Delta M < \Delta D$) . أي أن ثمة زيادة في صافي الائتمان المحلي تفوق الزيادة في الطلب على النقود ، ومن ثم سوف تعكس هذه الزيادة في شكل تدهور الاحتياطيات النقدية الدولية ($-\Delta R$) .

وتوضح المعادلة رقم (١٣) أنه إذا :

- كان كل من CA و ΔF_1 ، سالبين ، فإن ذلك سوف يفرضي إلى تدهور أكثر حدة في الاحتياطيات النقدية الدولية ، بحيث يكون التدهور في هذه الاحتياطيات أكثر من العجز في الحساب الجاري .

- كان كل من CA سالباً وكان ΔF_1 موجباً ، فإن ذلك سوف يفرضي إلى تدهور أقل حدة في الاحتياطيات النقدية الدولية . بحيث يكون التدهور في هذه الاحتياطيات أقل من العجز في الحساب الجاري .

كما يتضح من المتطابقة رقم (١٣) ، أيضاً ، أن ضمان تدفق رأس

المال نحو الداخل ، يتطلب أن تنمو (R) (بالزيادة ، وهذا يستلزم أن تكون (C)

(A) موجباً ، وإلا فإن تنامي عجز (C) (A) واستمراره ، سوف يفرض قيماً على نمو (R) ، وبالتالي على نمو

يصعب التحكم فيه من قبل السلطات النقدية ، فإن ضبط مقدار التغير في الائتمان المحلي (ΔD) ، يصبح هو المحدد الأساسي لمقدار التغير في صافي الأصول الأجنبية (أي لهدف ميزان المدفوعات أو لمقدار التغير في رصيد ميزان المدفوعات) .

ويبدو من التحليل أعلاه ، أنه لا توجد صعوبة في اشتقاق سقف الائتمان المحلي Ceiling of Domestic Credit ، أو اشتقاق التغير في صافي الائتمان المحلي الذي يتسق مع التغير المرغوب في صافي الأصول الأجنبية . فالعلاقات أعلاه هي أساساً علاقات تطابق ، ما عدا الطلب على النقود الذي يعالج في شكل علاقة سلوكية . ومن ثم يصبح الطلب على النقود علاقة حرجية (أي قابلة للتقلب) في التحليل . وهو ما يجعل من الصعب الاعتماد على دالة الطلب على النقود في التوصل إلى تقدير دقيق للطلب على النقود ، وبالتالي صعوبة التوصل إلى تقدير دقيق لصافي التغير المرغوب فيه للائتمان المحلي .

ذلك أنه لكي يكون لصافي التغير في الائتمان المحلي تأثير - يمكن التنبؤ به - علي ميزان المدفوعات ، فإن الطلب على النقود يجب أن يكون (ذو

(١) وضع هدف للتغير في صافي الأصول الأجنبية خلا فترة زمنية محددة ولتكن عاماً .

(٢) تقدير الطلب على النقود خلال ذات الفترة . أي تقدير التغير في الطلب على النقود . وهو ما يستلزم التنبؤ أو وضع أهداف للمحددات الرئيسية للطلب على النقود ، كالدخل الحقيقي ، والمستوى العام للأسعار . فإذا ما استخدمت دالة سرعة دوران وحدة النقود الدخالية ، فإنه يلزم تقدير الدخل النقدي ، مع تقدير سلوك سرعة الدوران الدخالية خلال الفترة نفسها .

(٣) مع وضع هدف لميزان المدفوعات (التغير في صافي الأصول الأجنبية) ، ومع تقدير الطلب على النقود ، فإنه يمكن الحصول على مقدار التغير في صافي الائتمان المحلي (ΔD) كفرق بين ($M^d \Delta$) و (ΔR) .

ويلاحظ أن المحدد الرئيسي للخطوتين رقم (٢) ورقم (٣) هو الهدف الذي جرى تقديره لحجم التغير في صافي الأصول الأجنبية . ومع فرض أن الطلب على النقود متغير

علاقة تنبؤية) دالة في مجموعة محددة من المتغيرات . وهو ما يفترض استقرار دالة الطلب على النقود ، على الأقل في الأجل القصير^(٢٩) .

وتحت هذا الفرض ، فإن أي زيادة في صافي الائتمان المحلي تجعل العرض النقدي أكبر من الطلب على النقود ، سوف تفضي إلى تدهور في صافي الأصول الأجنبية ، ذلك أن العناصر الاقتصادية سوف لا تميل إلى الاحتفاظ بكل الزيادة التي حدثت في كمية النقود . فإذا لم تكن هناك مثل هذه الفجوة بين الطلب على النقود وعرض

(٢٩) أي يفترض أن الطلب على النقود دالة في مجموعة من المتغيرات المستقلة عن التغير في صافي الأصول المحلية (صافي الائتمان المحلي) . ذلك أن تأثير هذه المتغيرات بالتغيرات في صافي الائتمان المحلي ، سوف يجعل من دالة الطلب على النقود دالة أقل استقراراً . فالحقيقة أن الزيادة في حجم الائتمان المحلي (من خلال عمليات السوق المفتوحة التوسعية) يمارس تأثيراً على كل من :

- أسعار الفائدة المحلية .
- قرارات الإنفاق .
- المستوى العام للأسعار .
- سعر صرف العملة المحلية .
- الدخل النقدي .

ف عندما يكون سعر الصرف مرناً ، وتكون أسعار الفائدة مرنة أيضاً ، وتكون أسواق السلع أقل تكاملاً مع الخارج ، فإن التغير في صافي الائتمان المحلي سوف ينعكس على هذه المتغيرات ، ومن ثم ينعكس على الطلب على النقود .

أي أنه إن تنصب الزيادة في عرض النقود عن الطلب عليها ، في شكل تدهور في صافي الأصول الأجنبية فقط . ذلك أن التغير في المتغيرات أعلاه سوف يمتص جزءاً من هذه الزيادة في عرض النقود عن الطلب عليها ، مما يساعد من الحد من حجم التدهور في صافي الأصول الأجنبية .

النقود ، فإن وضع ميزان المدفوعات لن يتأثر - أو لن يترتب أثر تراكمي على ميزان المدفوعات .

حتى الآن فإن إطار البرمجة المالية ما يزال يركز بكثافة على التغيرات في صافي الأصول الأجنبية ، كما بدأ محايداً في تناول هيكل ميزان المدفوعات .

وتحديداً فإن هذا الأسلوب لم يبين حتى الآن أين سيحدث التحسن في هيكل (مفردات) ميزان المدفوعات . أسوف يحدث من خلا الحساب الجاري أم من خلال حساب رأس المال ؟ . وإذا كان التحسن سيحدث من خلال تحسن الحساب الجاري ، أسيكون ذلك من خلال تقليص الواردات أم من خلال تنمية الصادرات ؟ .

كما لم يبين هذا الأسلوب العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية ، أو بين السياسة النقدية وميزانية البنك المركزي . وسوف نتناول هذه التساؤلات والعلاقات على التوالي .

بيد أن هذه التساؤلات وتلك العلاقات تعتبر تساؤلات وعلاقات هامة ، باعتبارها محددة لخطط السياسات المزمع تنفيذها والتي سوف تنعكس في صلب تصميم برنامج الاستقرار

$$\Delta R = X - IM + \Delta F_1$$

→ (١٧)

حيث أن كلا من (X) ، (IM) هي قيمة الصادرات والواردات مقومة بالعملة المحلية على التوالي ، و (Δ F₁) هي مقدار التغير في المديونية الخارجية للقطاع غير المصرفي .

بإضافة دالة الواردات ، فإن اشتقاق مقدار الائتمان المحلي ، يصبح الآن أكثر اقتراباً . ولبلوغ ذلك علينا تتبع الخطوات الأساسية التالية :

(أ) وضع هدف لميزان المدفوعات في فترة البرنامج وليكن (Δ R*)^(٣٠) .

(ب) إعداد تنبؤات - أو تبني فروض - عن سلوك المكونات الأخرى لميزان المدفوعات ، والتي يجري علاجها كمتغيرات خارجية ، :

(٣٠) لاشك أن برنامج الاستقرار والتكيف الهيكلي الذي يوازره صندوق النقد الدولي ، هو برنامج يستهدف أساساً تقليص العجز في ميزان المدفوعات . ذلك أن الخطوة الأولى والأساسية - هنا في البرمجة المالية - هي تحديد هدف لميزان المدفوعات . حيث بناءً على هذا الهدف يتم تحديد أنماط السياسات الأخرى وأهدافها أيضاً . ومادام الهدف الأول برنامج الاستقرار هو ميزان المدفوعات ، ومادام البرنامج يقسم بأنه برنامج قصير الأجل ، فإن سياسات البرنامج سوف تركز على سياسات إدارة جانب الطلب . أي السياسات التي تعمل على تخفيض الطلب وعلى تحويله في أن واحد .

والتكيف الهيكلي الذي يوازره الصندوق .

وفي تناولنا لهيكل ميزان المدفوعات ، فإنه يلزم إضافة علاقة سلوكية جديدة هي دالة الطلب على الواردات . ويمكن أن نجعل الواردات دالة في الدخل المحلي فقط ، كما يمكن أن نجعلها دالة في عدد أكبر من المتغيرات :

- الأسعار النسبية (أسعار الواردات / أسعار بدائل الواردات) .
- سعر الصرف .
- الدخل المحلي .

ولكن لأغراض التبسيط فإننا سوف نفترض أن حجم الواردات (Volume Import) وسنرمز له بالرمز (IM V) دالة طردية في حجم الدخل الحقيقي (Y) . ويمكن التعبير عن هذه الدالة فيما يلي :

$$(IMV) = \& (Y) \rightarrow (١٦)$$

ويمكن الحصول على قيمة الواردات من خلال ضرب حجمها في المستوى العام للأسعار الخاص بالواردات .

أما متطابقة ميزان المدفوعات فيمكن التعبير عنها في المتطابقة التالية :

علي قيمة الواردات ، كمتبقي في
متطابقة ميزان المدفوعات كما يلي :

$$IM^* = \Delta R^* - (\square + \Delta \square_1) \rightarrow (18)$$

حيث أن :

- IM^* ← القيمة المستهدفة
للواردات .

- \square ← القيمة المتنبأ بها للصادرات.

- $\Delta \square_1$ ← رصيد تدفقات رأس
المال .

(ج) أما عن الخطوة الثالثة فتتمثل في

التنبؤ بالدخل الحقيقي (Y) ،

ووضع هدف للمستوى العام

للأسعار المحلية (P) . ذلك أن

هذين المتغيرين يحددان (M^d) ،

وبالتالي تحديد (ΔR) .

(د) استخدام كل من (Y) ، (P)

للحصول على مقدار الزيادة في

الطلب على النقود ، ومقدار الزيادة

أو التغير في الواردات من

المعادلتين السلوكيتين في نظام

المعادلات أعلاه .

(هـ) تحديد حجم التغير في صافي

الاتئمان المحلي الذي يتسق مع :

(١) هدف التغير في صافي

الأصول الأجنبية .

- قيمة الصادرات والواردات من
السلع والخدمات .

- تدفقات رأس المال من وإلى الداخل
من خلال القطاع غير المصرفي .

ويمكن تقدير قيمة الصادرات
اعتماداً على :

- التطور المتوقع في حجم الدخل
للبلدان التي تمثل أسواقاً لهذه
الصادرات .

- تقدير لأسعار الصادرات المنافسة
لهذه الصادرات في السوق العالمي .

أما عن تدفقات رأس المال

(المساعدات ، الاستثمار الأجنبي

المباشر ، الاستثمار الأجنبي غير

المباشر ، القروض) فإنه من

الضروري تحديد مستوى قابل للبقاء من

الدين الخارجي والذي يتسق مع الطاقة

الحالية والمستقبلية لخدمة الدين . ومن

ثم فإنه من الضروري أن نتأكد أن

الزيادة المتوقعة في حجم الدين الخارجي

تتسق مع هذا المستوى القابل للبقاء

.Sustainable Level

وحالما نحصل علي تقديرات لكل

من قيمة الصادرات وحجم صافي

تدفقات رأس المال ، فإنه يمكن الحصول

(٢) حجم التغير في الرصيد النقدي الأسمى .

(و) المقارنة بين قيمة الواردات المشتقة من المعادلة السلوكية رقم (١٦) والمشتقة من المتطابقة رقم (١٨) كمتبقي . فإذا تساوت قيمتهما ، فإننا نكون قد توصلنا لتحديد مقدار التغير في صافي الاحتياطيات النقدية الأجنبية . أما إذا تباينت القيمتان ، فإنه يكون من اللازم إجراء المزيد من التكيف في :

- صافي الأصول الأجنبية .
- تدفقات رأس المال .
- قيمة الصادرات .
- المستوى العام للأسعار .
- الدخل الحقيقي .

وذلك حتى يتلاشي الفرق بينهما .

ثانياً : سياسات تحويل الإنفاق :

لاشك أن سياسات تحويل الإنفاق تشتمل على طيف واسع من أدوات تحويل الإنفاق (مثل سياسة تخفيض سعر صرف العملة المحلية ، سياسة الرقابة على الصرف ، الرقابة على الصادرات والواردات باستخدام القيود التعريفية والقيود غير التعريفية) بيد أننا

سوف نركز فقط هنا على سياسة تخفيض سعر صرف العملة المحلية .

تلعب سياسة تخفيض

Devaluation Policy سعر صرف العملة الوطنية دوراً في تخفيض الإنفاق ودوراً في تحويل الإنفاق . فتخفيض هذا السعر ، إذ يفضي إلى ارتفاع المستوى العام ، فإنه يفضي إلى زيادة الطلب على الأرصدة النقدية الاسمية - في محاولة من حائزي هذه الأرصدة للحفاظ على أرصدهم النقدية الحقيقية - وهو ما يسهم في تخفيض الطلب المحلي على السلع والخدمات ، ومن ثم يدفع نحو تحسين ميزان المدفوعات .

كما أن هذا التخفيض ، إذ يجعل أسعار السلع التي تدخل في التجارة (بدائل الواردات والصادرات) مقومة بالعملة المحلية أكثر جاذبية للمستخدم المحلي وللمصدر مقارنة بكل من أسعار الواردات وأسعار السلع المحلية على التوالي، وهو ما يعيد من تكوين هيكل الناتج نحو مزيد من إنتاج سلع التصدير ومن بدائل الواردات .

ومن ثم فإن أي تحليل شامل Comprehensive Analysis لسياسة تخفيض سعر الصرف ، يجب أن يأخذ في الحسبان آثار التخفيض على

كل من الاستيعاب والعرض الكلي ،
وذلك بالنظر إلى أهمية هذين الدورين
اللذين يلعبهما التخفيض في سعر
الصرف .

وسوف نتناول سياسة تخفيض
سعر صرف العملة المحلية من خلال
تناول العناصر الثلاثة التالية^(٢١):

(أ) تكيف سعر صرف العملة كأداة
للسياسة .

(ب) تحديد مدى تخفيض سعر صرف
العملة المحلية .

(أ) تكيف سعر صرف العملة
كأداة للسياسة :

إن الجدول الطويل القائم في الأدب
الاقتصادي Economic Literature ،
يولي اهتماما للرأي القائل أن أسهل
وأغلب الوسائل المنطقية لتقليص أو

IMF , Theoretical Aspects of The
Design of Fund - Supported
Adjustment programs , Occasional
Papers , N . ٥٥ , Washington ,
September ١٩٨٧ , p (١ - ٥٥) .

مصطفى مصطفى عبد الرحمن ، السياسة
الاقتصادية ومشكلة التوازن الخارجي (دراسة
تطبيقية على الاقتصاد المصري) رسالة مقدمة
للحصول على درجة دكتور الفلسفة في الاقتصاد ،
كلية التجارة - جامعة طنطا ، ١٩٩٥ ، ص ١٨٩
وما بعدها .

إزالة العجز الخارجي ، هو السماح
لسعر صرف العملة المحلية أن يتحدد
من خلال قوي العرض والطلب ، أي
يجب تعويمه . بيد أن ثمة رأي آخر
يؤكد على أن أسواق

الصرف الأجنبي لعملات عديد
من الاقتصاديات النامية ، هي من
الصغر ، بحيث لا يمكنها أن تمنع من
التقلب المفرط Excessive
Fluctuation في أسعار الصرف .

ولذا فإنه يكون من الضروري - وذلك
بالنسبة للاقتصاديات الصغيرة المفتوحة
- أن يتمتع سعر صرف العملة بقدر من
الاستقرار أو الثبات .

وبالنسبة لهذا النمط من
الاقتصاديات ، فإن التحليل التالي يوضح
أثر تكيف سعر صرف العملة على كل
من جانب الطلب وجانب العرض .

ففي الرسم البياني التالي رقم (١)
يقيس المحور الرأسي سعر الناتج
بالعملة المحلية p والمحور الأفقي يقيس
كمية الناتج الحقيقي المطلوبة
والمعروضة بواسطة المقيمين المحليين
Y . ، وفي هذا الشكل يمثل المنحنى SL
كمية الناتج الحقيقي التي يرغب
المنتجين في عرضها في الأجل الطويل
عند كل مستوى للسعر بافتراض حجم

ومع ارتفاع المستوى العام للأسعار المحلية من (p_0) إلى (p_1) ، تنخفض القيمة الحقيقية للأصول النقدية والمالية ، وهو ما يخفض من حجم الطلب المحلي من (DO) إلى (D_1) .

هذا عن أثر تخفيض سعر صرف العملة على تخفيض الإنفاق .

أما عن تأثير تخفيض قيمة العملة على جانب العرض ، فإن هذا التخفيض سوف يترتب عليه ، في الأجل القصير ، زيادة في مستوى الناتج المحلي من السلع والخدمات من (S_0) إلى (S_1) . وهو ما يحول العجز الداخلي إلى فائض عرض ، ويحول عجز الحساب الجاري إلى فائض في هذا الحساب . ويقدر هذا الفائض بمقدار $(S_1 - D_1)$. $(P_1) \times$ مقوماً بالعملة المحلية ، $(P_1/e_0) \times (S_1 - D_1)$ ويقوماً بالعملة الأجنبية .

إلا أنه بمرور الوقت ، وحيث يأخذ المستوى العام للأسعار في الارتفاع التدريجي (أسعار السلع والعوامل) ، فإن حجم الناتج المحلي يتراجع في الأجل القصير (S_1) إلى (S_L) في الأجل الطويل . كما تحدث زيادة تدريجية في الدخل الحقيقية للعوامل ، مع الزيادة في الأصول المالية

الموارد المتاحة للدولة ، بينما يظهر الطلب المحلي الحقيقي (D) كدالة سالبة الميل تعكس حقيقة أن الزيادة في أسعار الناتج تعمل على تخفيض القيم الحقيقية لدخول العوامل والأصول المالية .

وبفرض أن الأسعار العالمية (بالعملة المحلية) هي $(p_0 = e_0 \cdot pf)$ ، فإن الدولة تنتج (S_0) من السلع والخدمات المحلية ، في حين يكون حجم الطلب المحلي (الاستيعاب) هو (D_0) . ومن ثم يكون هناك عجز داخلي حقيقي يساوي $(SO - DO)$ ، وعجز خارجي في الحساب الجاري يساوي $SO - DO \times (p_0)$ مقوم بالعملة المحلية ، وعجز خارجي في الحساب الجاري يساوي $(SO - DO) \times (e_0 \cdot pf)$ مقوم بالعملة الأجنبية .

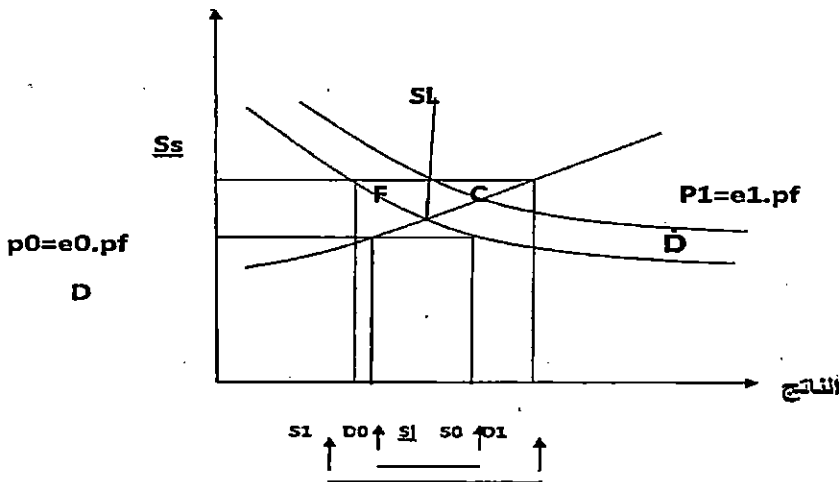
بيد أن تخفيض سعر صرف العملة المحلية من (e_0) إلى (e_1) سوف يترتب عليه :

- ارتفاع أسعار الصادرات والواردات مقومة بالأسعار المحلية .
- انخفاض أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية .
- ارتفاع أسعار السلع المحلية .

والنقدية الناجمة عن فائض الحساب الجاري ، وهو ما يتمخض عن انتقال منحني الطلب المحلي من الوضع (D) إلى الوضع ، (□) مما يؤدي إلى انخفاض كل من فائض العرض من السلع والخدمات وفائض الحساب الجاري . ونتيجة لهذه التغيرات فإن الآثار الايجابية لتخفيض سعر صرف العملة على الحساب الجاري سوف تتلاشي تدريجياً ، حتى يتقاطع المنحنيان عند النقطة (F) ، ويتحقق كل من التوازن الداخلي والتوازن الخارجي آنياً

والنقدية الناجمة عن فائض الحساب الجاري ، وهو ما يتمخض عن انتقال منحني الطلب المحلي من الوضع (D) إلى الوضع ، (□) مما يؤدي إلى انخفاض كل من فائض العرض من السلع والخدمات وفائض الحساب الجاري . ونتيجة لهذه التغيرات فإن الآثار الايجابية لتخفيض سعر صرف العملة على الحساب الجاري سوف تتلاشي تدريجياً ، حتى يتقاطع المنحنيان عند النقطة (F) ، ويتحقق كل من التوازن الداخلي والتوازن الخارجي آنياً

شكل رقم (١)
سعر الناتج المحلي بالعملة المحلية (p)



Source : Khan . M.s ,The Determination of the Balance of Payments and Income IN Developing Countries , DM/V 4/31, March 1974

محدد لميزان المدفوعات ، هي مهمة ليست يسيرة . ذلك أن تخفيض سعر صرف العملة لا يستغرق فقط الصادرات والواردات السلعية ، بل أنه يمتد ، أيضاً ، إلى التأثير في حجم تدفقات رأس المال الخاص ،

(ب) تحديد مدى تخفيض سعر صرف العملة المحلية :

لاشك أن تحديد المعدل اللازم لتخفيض سعر صرف العملة المحلية ، وذلك لتحقيق هدف

والتحويلات ، المعاملات غير المنظورة. كذلك ، فإنه من الصعب التنبؤ بأثر تكيف سعر الصرف على كل أنواع المعاملات الخارجية ، ولا سيما عندما يكون تشوه القطاع الخارجي كبيراً بسبب السياسات التدخلية من الحكومة في هذا القطاع . كما أن النتائج سوف تكون غير مؤكدة ، إذا ما اشتملت حزمة السياسات على تحرير التجارة الخارجية، وتحرير نظم المدفوعات .

كذلك فإن المدى اللازم لتخفيض سعر صرف العملة المحلية ، يعتمد على حجم التخفيض في الإنفاق المحلي . فكلما زاد حجم التخفيض في الإنفاق المحلي ، ولا سيما عندما يكون الاختلال الداخلي أعمق من الاختلال الخارجي ، كلما قل المدى اللازم لتخفيض سعر صرف العملة المحلية . والعكس بالعكس صحيح .

والحقيقة أن محاولة تحديد المدى اللازم لتخفيض سعر صرف العملة المحلية ، من الصعب تحقيقه من خلال الاعتماد على قوى السوق الحرة للصرف الأجنبي . ويمكن الاستعاضة عن ذلك بتقدير سعر الصرف الحقيقي الفعال^(٣٢) . بيد أن مثل هذا الأسلوب

(٣٢) يلاحظ أن :

يتأثر بالتدفقات الكبيرة المؤقتة في رءوس الأموال نحو الداخل أو نحو الخارج . كما أن هذا الأسلوب يعتمد على الأرقام القياسية للمستوى العام التي قد تكون أقل أهمية من أرقام قياسية أخرى ، وذلك كدرجة تنافسية قطاع الصادرات في البلد المعني بإجراء تخفيض في سعر صرف عملته . ففي البلدان التي تكون صادراتها الرئيسية سلع صناعية ، فإن الرقم القياسي لتكلفة وحدة العمل بينها وبين منافسيها التجاريين ، والمصنحة بأسعار الصرف المناسبة ، سوف تفصح عن سعر صرف أكثر واقعية وأكثر دقة .

وثمة أسلوب آخر أكثر تقدماً في تحديد المدى المناسب لتخفيض سعر صرف العملة المحلية ، ألا وهو تقدير

- سعر الصرف الفعال : وهو سعر الصرف الاسمي عندما يأخذ في الحسبان أي رسوم علي الواردات وعلاوة الواردات وذلك بالنسبة للمنتجات القابلة للاستيراد . كما يأخذ في الحسبان أي دعم للمنتجات القابلة للتصدير .

- سعر الصرف التوازني : هو سعر الصرف الذي يسود ويستمر حتى يتحقق التوازن الخارجي والداخلي معاً في آن واحد في الأجل الطويل .

- سعر الصرف الحقيقي الفعال : هو سعر الصرف الاسمي للفعال مرجحاً بالأرقام القياسية للأسعار في الداخل / متوسط الرقم القياسي للأرقام القياسية في البلدان شركاء التجارة .

الاقتصادي نحو الداخل في صور
متعددة، منها ما عمليات تهريب رءوس
الأموال المحلية .

ثالثاً : سياسات جانب العرض :

يمكن تعريف سياسات جانب العرض
بأنها " الإجراءات المصممة لترفع على
نحو مباشر من مقدرة القطاع الإنتاجي
المحلي على عرض السلع والخدمات
عند مستوى معطى من الطلب المحلي
الأسمي الإجمالي " . ويلاحظ أن رفع
معدل نمو الناتج المحلي ليس هو الهدف
المركزي ببرنامج الاستقرار والتكيف
الهيكلية ، بل يجب أن يقود مثل هذا
النمو إلى إحراز تحسن ملموس في
الحساب الجاري من ميزان المدفوعات .
ومن ثم فإن المعدل الكافي لنمو الناتج
المحلي الإجمالي ، وبخاصة الناتج من
زيادة الصادرات ، يعتبر عنصراً حاسماً
في تخفيض العبء النسبي للدين
الخارجي ، مما يسهم في بلوغ وضع
خارجي أفضل قابل للبقاء .

وعلى الرغم من أن السياسات
المؤصلة للعرض تتسم بالتنوع ، إلا أننا
يمكن أن نقسمها إلى نوعين :

(أ) السياسات التي ترفع من المستوى
الحالي للناتج المحلي ، وذلك من
خلال استخدام الطاقات والموارد
الإنتاجية القائمة . وهو ما يتطلب
إزالة أو تخفيف القيود التي تعمل
على تشويه منظومة الأسعار ومنها:

دوال طلب الواردات وطلب الصادرات،
والتي من خلالها يمكن التوصل لسعر
الصرف الذي يكفل تحقيق التغيرات
المرغوبة في تدفقات التجارة الخارجية .
ويسمى هذا الأسلوب بأسلوب أو منهج
المرونات . ويلاحظ أن منهج المرونات
هو منهج يمت إلى التحليل الجزئي
والذي تؤدي فيه التغيرات في الأسعار
النسبية للسلع القابلة للتجارة والسلع غير
القابلة للتجارة إلى تغيرات في حجم
الصادرات والواردات ، وذلك بافتراض
بقاء الأشياء الأخرى على حالها . أي
افتراض ثبات الأسعار والدخول المحلية
أو على الأكثر زيادتها بنسب تقل عن
نسبة تخفيض سعر صرف العملة .

والحقيقة أن هذا الأسلوب الأخير
يقوم على تحليل جزئي لقضية تتطلب أن
يخضع تحليلها للتحليل الكلي . ذلك أن
سعر الصرف هو متغير من متغيرات
الاقتصاد الكلي الذي يجب أن يتحدد في
التوازن العام للاقتصاد القومي .

وفي النهاية فإن سبب العجز
الخارجي ، قد يمت إلى التدهور طويل
المدى في شروط التجارة ، أو اختناقات
حادة في عملية التنمية ، أو ضعف في
تدفق رءوس الأموال نحو الخارج ، أو
حتى وجود تدفق مستمر للفائض

والآن نأتي إلى مزيد من توسعة إطار
البرمجة المالية وذلك من خلال الربط
بين السياسة النقدية والسياسة المالية ، أو
بين حساب السياسة النقدية وحساب
السياسة المالية .

بداية يمكن لنا أن نقسم الائتمان
المحلي (السابق تحديده) مابين ائتمان
محلي موجه للقطاع الخاص وائتمان
محلي موجه للقطاع الحكومي . فلا شك
أن عجز إيرادات القطاع الخاص عن
تغطية نفقاته ، لابد أن ينعكس في شكل
حصوله على تمويل محلي أو خارجي
لسد هذه الفجوة . كما أن العجز المالي
للحكومة ، لابد أن ينعكس في شكل دين
حكومي (محلي أو أجنبي) .

والحقيقة أن العجز المالي في
غالبية البلدان النامية يقف وراء
الاختلالات الاقتصادية الهيكلية التي
تعاني منها اقتصادات هذه البلدان . ومن
ثم يكون من الضروري إجراء قدر من
التكيف المالي (سواء أخذ شكل تخفيض
حجم العجز المالي أو أخذ شكل إعادة
توزيع للنفقات العامة بما يزيد من
إنتاجية الاقتصاد القومي ومن طاقاته
الإنتاجية) ، حتى يمكن التغلب على أو
التخفيف من هذه الاختلالات .

(١) الرقابة على الصرف

(٢) الرقابة على الأسعار .

(٣) القيود الكمية على التجارة
الخارجية .

(٤) الدعم والإعانات .

(ب) السياسات التي ترفع من حجم
الطاقة الإنتاجية القائمة ، وذلك
من خلال زيادة الادخار
والاستثمار الثابت ، التوسع في
التعليم والتدريب ، إنعاش
الابتكار التقني .

وبينما يمت النوع الأول من
السياسات إلى الأجل القصير والمتوسط،
يمت النوع الثاني من السياسات إلى
الأجل الطويل .

وبشكل عام تتكون سياسات
العرض التي قد يشتمل عليها برنامج
الاستقرار والتكيف الهيكلي على التدابير
والإجراءات التالية :

- إجراءات تحسين تخصيص الموارد .
- تطوير البنية الأساسية .
- تحرير الأسعار .
- إصلاح النظام الضريبي .
- تشجيع الاستثمار .
- تطوير سوق النقد والمال .
- زيادة معدل الادخار .

التغلب عليه من خلال تمويل العجز المالي إما من خلال زيادة الاقتراض الصافي من الخارج وإما من خلال الاقتراض من الجهاز المصرفي .
أي أن :

$$(G - T) = [(\Delta F_1 g) + (\Delta Dg)] \rightarrow (21)$$

ويلاحظ أن قيد الموازنة يحتوي فرضاً ضمنياً ، ألا وهو أن الحكومة لا تقوم بتسويق دينها المحلي لدى القطاع الخاص غير المصرفي . بيد أن هذا لا ينفي أنه في عدد من البلدان النامية ، نجد أن البرمجة المالية تحتاج لأن تأخذ في الحسبان الائتمان غير المصرفي المقصور فقط علي الحكومة مثل :

- مبالغ التأمين الاجتماعي .
- مبالغ المعاشات .
- فائض القطاع العام .

وتقرر المعادلة رقم (٢١) أن ضبط العجز المالي سوف يفضي إلى تقليص كل من اقتراض الحكومة من الخارج واقتراضها من الجهاز المصرفي . وهو ما يساهم في تقليص معدل نمو الائتمان المحلي . ومع تقليص الائتمان المحلي ، ينخفض الاستيعاب ، وهو ما يقلص من الفجوة بين الناتج المحلي والاستيعاب . وهو

ولتحليل العلاقة بين السياسة المالية و السياستين النقدية والائتمانية ، من خلال البرمجة المالية ، فإننا نتناول المتطابقات الثلاث التالية :

(١) أن التغير في صافي المديونية الخارجية للدولة (ΔF_1) هو مجموع ما يلي :

(أ) التغير في صافي المديونية الخارجية للقطاع الخاص $(\Delta F_1 P)$.

(ب) التغير في صافي المديونية الخارجية للقطاع العام $(\Delta F_1 g)$

أي أن :

$$(\Delta F_1) = [(\Delta F_1 P) + (\Delta F_1 g)] \rightarrow (19)$$

(٢) أن التغير في صافي الائتمان المحلي (ΔD) ، عادة ما يقسم بين صافي الائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص $(\Delta D P)$ وصافي الائتمان الموجه للقطاع العام $(\Delta D g)$:

$$(\Delta D) = [(\Delta DP) + (\Delta D g)] \rightarrow (20)$$

(٣) إن القيد على الموازنة العامة للدولة - أي قيد الإيرادات العامة (T) - علي النفقات العامة (G) - يجري

ولعرض تأثير تغيرات ميزانية البنك المركزي علي الائتمان ، يصبح من الضروري تعريف ميزانيته بأنها تقوم على التعادل بين :

(١) التغيرات في الخصوم أو ما يسمى بقود الاحتياطي Reserve Money أو النقود عالية القدرة High – Powered Money (Δ . H)

(٢) التغيرات في الأصول أو ما يسمى: التغيرات في صافي الأصول الأجنبية Net Foreign Assets (Δ R) وصافي التغيرات في الأصول المحلية (Δ DCB Net) Domestic Assets

ويمكن صياغة ذلك في المتطابقة التالية :

$$(22) \rightarrow (\Delta H) = (\Delta R + \Delta DCB)$$

ويمكن القول العرض النقدي الإجمالي (M) يرتبط بنقود الاحتياطي (H) من خلال علاقة المضاعف (m) التالية :

$$(23) \rightarrow M = m (H)$$

تغيرات ذات تأثير حاسم على حجم الائتمان المحلي .

ما يترتب عليه تقليص العجز في ميزان المدفوعات . أي أنه يتم تحرير قدر من الاحتياطيات الدولية من مجال تمويل الواردات ، وتحويله إلى مجال سداد أقساط الدين الخارجي .

والآن نحاول أن نربط السياسة النقدية ، ليس بميزانية الجهاز المصرفي ككل كما عرضنا سابقاً (وهو يتضمن مفهوماً أوسع لكل من صافي الائتمان المحلي وصافي الاحتياطيات الدولية) ولكن بميزانية البنك المركزي (وهو يتضمن مفهوماً أضيق لكل من صافي الائتمان المحلي وصافي الاحتياطيات النقدية الدولية) كمقرض أخير للجهاز المصرفي في مجموعه .

فمتغير السياسة في هذه الحالة سوف يكون هو صافي التغير في الأصول المحلية لدى البنك المركزي (٢٣) ، وليس صافي الائتمان المحلي الكلي .

(٢٣) تأتي هذه المعالجة متشعباً مع اعتماد غالبية حكومات البلدان النامية ، في السابق ، على الاقتراض بكثافة من بنوكها المركزية تمويلاً لعجوزات موازقاتها العامة . وهو اقتراض كان ينطوي مباشرة على زيادة كمية النقود . كذلك فإن البنوك المركزية بهذه البلدان ، عادة ، ما تحتفظ لديها بالنسبة الأكبر من الاحتياطيات النقدية الدولية . ومن ثم تصبح التغيرات في ميزانية البنك المركزي ، في هذه البلدان ،

ويلاحظ أن المضاعف دالة:

- طردية في نسبة الودائع إلى العملة .
- عكسية في نسبة احتياطات البنوك التجارية إلى الودائع .

فإذا اتسم هذا المضاعف بالاستقرار والقابلية للتنبؤ بقيمته ، فإنه باستخدام هاتين المتطابقتين (٢٢) و (٢٣) ، فإن البرمجة المالية تمدنا بأداة أكثر دقة للوقوف على العلاقة بين تغير كمية النقود و تغير العرض النقدي . ومن ثم يمكننا إحلال علاقة الموازنة الخاصة بالجهاز المصرفي لتكون كالآتي :

$$\Delta M = m (\Delta R + \Delta DBC) \rightarrow (٢٤)$$

والحقيقة أن النموذج النقدي القائم على موازنة الجهاز المصرفي ككل M ($\Delta R + \Delta D$) = ، وموازنة البنك المركزي سوف تتساويان إذا :

- كان مضاعف النقود = (١) . أي أن البنوك التجارية سوف تحتفظ بنسبة احتياطي قانوني تساوي (١٠٠ %) من الودائع ، من خلال بيع الأصول الأجنبية .
- قام البنك المركزي بتعقيم أثر التغيرات في الأصول الأجنبية ، عن

طريق التغيرات المقابلة في صافي

الأصول المحلية .

- التغير في تركيب نقود الاحتياطي ليس له تأثير إضافي على الاقتصاد ، وخاصة في حالة وجود سقف فعال على صافي الائتمان المحلي الكلي .

وفي النهاية فإن الاختيار بين استخدام أحد أسلوبَي الائتمان المحلي (صافي الأصول المحلية للبنك المركزي - صافي الائتمان المحلي للجهاز المصرفي ككل) يعتمد على عدة عوامل منها :

(١) الطريقة التي تدير بها السلطات

السياسة النقدية : فإلى الحد الذي تطبق فيه السلطات النقدية السياسة الائتمانية اعتماداً على الرقابة على الائتمان المصرفي الكلي ، وكانت الأسواق المالية الأخرى أقل تطوراً ، فإن المتغير الائتماني سوف يكون من السعة بحيث يشمل النظام المصرفي ككل . أما إذا اعتمدت السلطات النقدية على إدارة العمليات الائتمانية من خلال التحكم في مطلوبات الاحتياطي ، وكنا بصدد أسواق مالية أكثر تطوراً ، فإن المتغير الائتماني الملائم سوف يكون ذلك الذي

يغطي الأصول المحلية للبنك المركزي بمفرده .

(٢) الكيفية التي سوف يسلكها مضاعف النقود . فإذا كان هذا المضاعف متسماً بالتقلب ، أو يصعب التنبؤ به ، فإن استخدام سياسة الائتمان المحلي الكلي (من خلال الجهاز المصرفي ككل) سوف تكون أجدي من استخدام انتمان البنك المركزي بمفرده . والعكس بالعكس صحيح .

هذا عن الاختيار بين استخدام أحد أسلوبَي الائتمان المحلي (صافي الأصول المحلية للبنك المركزي - صافي الائتمان المحلي للجهاز المصرفي ككل) ، فماذا عن الاختيار بين القاعدة النقدية والائتمان المحلي كأداة للسياسة النقدية ؟ كما أشرنا آنفاً ، فإن التغير في كمية وسائل الدفع في لحظة معينة = التغير في صافي الأصول المحلية + التغير في صافي الأصول الأجنبية . وبفرض ثبات كمية وسائل الدفع ، فإن التغير في صافي الأصول الأجنبية في اتجاه ما وبمقدار ما ، يستلزم بالضرورة التغير في صافي الأصول المحلية في الاتجاه العكسي وببنفس المقدار . وعادة ما تتضمن

برامج الاستقرار والتكيف الهيكلي التي يؤازرها الصندوق تقييد الائتمان المحلي بهدف الحد من التوسع في كمية النقود .

فعندما يتخذ الائتمان المحلي كأداة فاعلة في السياسة النقدية (كما يوصي الصندوق عادة) في الوقت الذي تندهور فيه الاحتياطات الدولية ، فإن الأمر يتطلب من البنك المركزي ، في هذه الحالة ، ألا يسمح بحدوث توسع في الائتمان المحلي ، بما يؤدي إلى الحد من التوسع في عرض النقود تلقائياً ، وهو ما يقلص من الطلب المحلي ، وبالتالي يقلص من الواردات . أي أن معالجة العجز في ميزان المدفوعات ، من وجهة النظر هذه ، قد تمت من خلال ضبط نمو الائتمان المحلي .

أما عندما يكون هناك عجز في ميزان المدفوعات ، وكان هناك سقف على نمو كمية النقود ، فإن تدهور في الاحتياطات النقدية الدولية (بسبب هذا العجز) سوف يعوضه تلقائياً التوسع في الائتمان المحلي ، في محاولة لمواجهة الانخفاض في القاعدة الناشئ عن عجز ميزان المدفوعات .

ويري خبراء الصندوق أن الاختيار بين القاعدة النقدية والائتمان

والأسواق الدولية للسلع والخدمات أكثر ترابطاً ، وكانت الدولة تأخذ بترتيبات سعر الصرف الثابت .

والآن ، وتعميقاً لتناول الأساس التحليلي لبرنامج الاستقرار والتكيف الهيكلي ، نتناول الدالة القياسية لهذا البرنامج فيما يلي :

حاول بعض خبراء صندوق النقد الدولي تطوير دالة قياسية للبرمجة المالية ، يجري بمقتضاها تحويل مطابقة Identity التغييرات في صافي الأصول الأجنبية $\Delta R = \Delta M_s - \Delta D = f[(+ \Delta Y , + \Delta p , - \Delta op$ (... , ... , ...) ، السابق تناولها في الفصل الثاني من هذه الدراسة ، إلى دالة سلوكية يمكن قياسها (٣٥) .

وتعتمد الدالة القياسية للبرمجة المالية ، أساساً ، على المنهج (أو التفسير النقدي) لميزان المدفوعات الذي يقوم على عدد من الفروض ، السابق ذكرها ، هي :

(٣٥) BIGAN B. AGHEVLI and MOHSIN S. KHAN , The MONETARY Approach of the Balance of Payments Determination : An Empirical test , IMF , Staff Papers , Volume . ٢٠ , ١٩٧٣ , P (٢٧٧) .

المحلي كأداة للسياسة النقدية يتوقف على (٣٤) :-

١- قوة الروابط بين الأسواق المحلية وبين الأسواق الدولية للسلع والخدمات .

٢- قوة الروابط بين الأسواق المحلية وبين الأسواق الدولية للأصول المالية .

٣- ترتيبات سعر الصرف التي تأخذ بها الدولة .

فإذا كانت :

- الأسواق المالية المحلية والأسواق المالية الدولية أكثر ترابطاً .
- الأسواق المحلية والأسواق الدولية للسلع والخدمات أقل ترابطاً .
- الدولة تأخذ بترتيبات سعر الصرف المرن .

فإن فرض رقابة على القاعدة النقدية يصبح أكثر جدوى لتعظيم فاعلية السياسة النقدية .

وبالعكس يتم فرض رقابة على الائتمان المحلي كلما كانت الأسواق المالية المحلية والأسواق المالية الدولية أقل ترابطاً ، وكانت الأسواق المحلية

(٣٤) IMF , The Theoretical Aspects Op cit . p. ٢٢ .

- اقتصاد صغير مفتوح أمام حركة السلع والخدمات ورءوس الأموال .
- تتحدد الأسعار المحلية - أسعار المنتجات وأسعار الأصول المالية - خارجياً .

- سعر صرف ثابت .

- يتحدد الناتج الحقيقي خارجياً .

ومادامت هذه الدالة تستند إلى التفسير النقدي لميزان المدفوعات ، فإنها تستند بالضرورة إلى :

(١) دالة الطلب على النقود التي تأخذ الشكل التالي :

$$M^d / P = f (Y, r, \square) \rightarrow (٢٤)$$

(٢) دالة عرض النقود التي تأخذ الشكل التالي :

$$M = m.H, H = R + D \rightarrow (٢٥)$$

حيث أن :

M^d الطلب الأسمي على النقود .

P المستوى العام المحلي للأسعار .

Y مستوى الدخل المحلي الحقيقي .

□ معدل التضخم المتوقع .

معبراً عنه (□ / ١ . dp/dt) . حيث

أن (□) هو معدل تغير المستوى العام للأسعار في وحدة الزمن .

M المضاعف النقدي .

H القاعدة النقدية .

R صافي الأصول الأجنبية .

D صافي الأصول المحلية (الائتمان المحلي) .

r سعر الفائدة المحلي .

وبالتعبير عن الدالة رقم (٢٤)

وعن الدالة رقم (٢٥) باستخدام معدلات النمو^(٣٦)، فإننا نحصل على الصيغتين التاليتين وهما :

$$\square^d / M = \square / p + \&_1 \square / Y - \&_2$$

$$\square / r - \&_2 \square \square / \square \rightarrow (٢٦)$$

$$\square / M = \square / m + R / H . \square / R + D / H . \square / D \rightarrow (٢٧)$$

وبما أنه عند التوازن في سوق

النقود يتساوى عرض النقود (M)

مع الطلب على النقود (M^d)^(٣٧) ، إذا

(٣٦) يلاحظ أن معدل النمو لمغير ما وليكن (x) =

$$\square / x = (xt - xt-1 / xt-1)$$

(٣٧) يفترض النموذج النقدي لميزان المدفوعات

استقرار دالة الطلب على النقود . فيما أن هذا

الطلب يتحدد ، أساساً ، بكل من مستوى الدخل

وهكذا تمكننا هذه الدالة القياسية من تحديد التأثير الكمي للمتغيرات المستقلة الواردة في ذاتي عرض النقود والطلب عليها ، على معدل التغير في الاحتياطات النقدية الدولية . ومن ثم يسهل علينا تحديد أدق لحجم التغير اللازم في أدوات السياسة لبلوغ الوسيطة ، ومن ثم بلوغ الأهداف النهائية.

النتائج

لاشك أن البحث قد تناول السياسات والأسس التحليلية والقياسية لبرنامج الاستقرار والتكيف الهيكلي الذي يؤازره صندوق النقد الدولي ، ومن ثم فإن النتائج البحثية لا بد أن تشتق من دراسة هذه السياسات والأسس التحليلية والقياسية . ويمكن بلورة هذه النتائج فيما يلي :

- ١- أن البرنامج ذا طبيعة إنتقائية تعتمد على فروض ومنطلقات النظرية النقدية . ومن ثم يكون البرنامج قد افترض تشخيصاً معيناً ، وبالتالي علاجاً معيناً لمشكلتي عدم التوازن الداخلي والخارجي .
- ٢- أن البرنامج رغم تناوله لأسلوب الاستيعاب الذي يربط ما بين الناتج المحلي والاستيعاب ، إلا أنه يركز

بإحلال الطرف الأيمن من (٢٦) محل الطرف الأيمن من (٢٧) فإننا نحصل على المعادلة القياسية التالية للبرمجة المالية :

$$\square/R = [H/R (\square/p + \&_1 \square / Y - \&_2 \square / r - \&_3 \square \square / \square - \square/m - D/R . \square/D] \rightarrow (٢٨).$$

يتضح من المعادلة رقم (٢٨) أن معدل التغير في صافي الاحتياطات النقدية الدولية دالة :

- طردية في معدل نمو المستوى العام للأسعار المحلية والدخل المحلي .
- عكسية في كل من :
- معدل تغير سعر الفائدة .
- معدل التضخم المتوقع .
- المضاعف .
- معدل نمو صافي الائتمان المحلي.

الحقيقي ، سعر الفائدة ، المستوى العام للأسعار ، وبما أن الدخل الحقيقي - وهو المتغير الأهم من وجهة نظر هذا المدخل في تحديد الطلب على النقود - يتحدد خارجياً ، أي خارج النموذج وفي الأجل الطويل عند مستوى التوظيف الكامل ، فإن الطلب على النقود سوف يتسم بالاستقرار ، بحيث أن أي زيادة في عرض النقود تفوق زيادة الطلب على النقود ، سوف تنصرف إلى زيادة الإنفاق الكلي ، مما يؤثر بالسلب على ميزان المدفوعات .

التراكم وتوجهه لصالح أفراد المجتمع .

٦- أن البرنامج يفترض أن العجز الخارجي ناتج عجز داخلي فقط .

وهو منطوق وإن كان صحيحاً بالنسبة لبعض الاقتصاديات المتقدمة ، فإنه ليس كذلك بالنسبة لغالبية البلدان المتخلفة .

٧- أن الدالة القياسية للبرنامج تعتمد على متغيرات تمت أساساً إلى المتغيرات النقدية والمالية ، ولا تشير إلى دور يذكر لمتغيرات جانب العرض في التأثير على معدل التغيير في صافي الأصول الأجنبية .

٨- أن البرنامج وإن كان ينطوي على تتابع معين لسياساته ، فإن لم يتضمن توثيقاً لآلية تفاعلاتها معاً وتأثيراتها على المتغيرات الاقتصادية .

قائمة المراجع

(١) IMF , Theoretical Aspects of The Design of Fund - Supported Adjustment programs , Occasional Papers , N . 55 , Washington , September 1987 , p (1- 55)

(٢) محمد حسن أحمد : أثر تخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري ومعدل التضخم في مصر

أساساً على جانب الاستيعاب دون التركيز على جانب العرض (الناتج المحلي) . وهو ما يفقد البرنامج توازنه وحياديته .

٣- أن البرنامج يستخدم أداة تحويل الإنفاق (تكيف سعر صرف العملة المحلية بإنخفاض) كأداة تعمل على تكيف جانب العرض بما يحد من الآثار السلبية لتقليل الطلب المحلي . وهو إجراء جوهري في البرنامج ، يفاقم من أسباب التفكك في الهيكل الاقتصادي للاقتصاد المتخلف الذي ينفذ البرنامج ، ويعزز من تنافسية الاقتصاد المتقدم جال تنفيذه .

٤- يعول البرنامج على دور التزايد في الائتمان المحلي كسبب أساسي لتنامي العجز الداخلي الذي يعكس في العجز الخارجي ، متجاهلاً دور تخلف كل من الجهاز التمويلي والمالية العامة للدولة في تكريس العجز الداخلي ذي الأساس الاجتماعي / الطبقي .

٥- يفترض الصندوق أن الأسعار تتكون فقط اعتماداً على عوامل نقدية . والحقيقة أن تكوينات الأسعار ترتبط في جزء أساس منها بنمط التكوين الاجتماعي والطبقي في المجتمع ، وبمدي توفر شروط الدولة الوطنية التي تهيمن على

التجارة - جامعة طنطا ، ١٩٩٥ ، ص ٢٠٠ وما بعدها .

(٧) مصطفى مصطفى عبد الرحمن ،
السياسة الاقتصادية ومشكلة
التوازن الخارجي (دراسة تطبيقية
على الاقتصاد المصري) رسالة
مقدمة للحصول على درجة دكتور
الفلسفة في الاقتصاد ، كلية التجارة
- جامعة طنطا ، ١٩٩٥ ، ص
١٦٠ وما بعدها .

(9) Khan . M.s ,The Determination
of the Balance of Payments
and Income IN Developing
Countries , DM/74/31, March
1974.

(١٠) د . عشاوي على عشاوي :
تكيف الاقتصاد الكلي في البلدان
النامية ، مع الإشارة إلى مصر ،
مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية
المصرية للاقتصاد السياسي
والإحصاء والتشريع ، القاهرة ،
ع (٤١٩ ، ٤٢٠) ، ١٩٨٨ ، ص
١٦٣ وما بعدها .

(١١) د . عشاوي على عشاوي :
برامج التكيف التي يدعمها
صندوق النقد الدولي ، مجلة
مصر المعاصرة ، الجمعية
المصرية للاقتصاد السياسي
والإحصاء والتشريع ، القاهرة ،
ع (٤١٩ ، ٤٢٠) ، ١٩٨٨ ، ص
٣٥ وما بعدها .

خلال الفترة (١٩٧٦ - ١٩٩٢)
، رسالة ماجستير مقدمة لكلية
الاقتصاد والعلوم السياسية -
جامعة القاهرة ، ١٩٩٦ ..

(٣) آمال ضيف بسيوني : الآثار
الاقتصادية والاجتماعية لسياسات
صندوق النقد الدولي على
الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٠)
سياسة) (سياسة
تخفيض قيمة الجنيه المصري) ،
رسالة متاجستير مقدمة إلى كلية
التجارة - جامعة طنطا ، ١٩٩٥ ،
ص ١٨١ - ١٨٣ .

(٤) Stephen J .Turnovsky
,Expectations and the
Dynamics of Devaluation,
Review of Economic Studies ,
Vol . XIVII4 No , 149 , July ,
1980 ,PP. (679 - 701) .

(٥) Sidney S Alexander " The
Effects of A devaluation on the
Trade Balance , International
Monetary Fund , Staff Papers ,
Vol ,2 No 2 ,1952 , pp(263-
278)

(٦) مصطفى مصطفى عبد الرحمن ،
السياسة الاقتصادية ومشكلة
التوازن الخارجي (دراسة تطبيقية
على الاقتصاد المصري) رسالة
= مقدمة للحصول على درجة
دكتور الفلسفة في الاقتصاد ، كلية

الجارحي ، د. نبيل عبد الوهاب
لطيفة ، سلسلة بحوث ومناقشات
حلقات العمل ، أبو ظبي ،
١٩٩٦ ، ص ٣٣ - ٤٤ .

(١٧) سباستيان إدواردز : تسلسل
تحرير الاقتصاد في البلدان
النامية، مجلة التمويل والتنمية ،
مارس ١٩٨٧ ، ص ٢٧ .

(١٨) لمزيد من الدراسة لضريبة
التضخم : د . رمزي زكي ،
الصراع الفكري والاجتماعي
حول عجز الموازنة العامة في
العالم الثالث ، سينا للنشر ،
القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ٤٠ وما
بعدها .

(١٩) سباستيان إدواردز : تسلسل
تحرير الاقتصاد في البلدان النامية
، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٩ .

(٢٠) د. عشاوي علي عشاوي :
تكيف الاقتصاد الكلي في البلدان
النامية ، مع الإشارة إلى مصر ،
مجلة مصر المعاصر ، الجمعية
المصرية للاقتصاد السياسي
والإحصاء والتشريع ، عدد ٤١٩
- ٤٢٠ ، القاهرة ، ص ١٦٣ .

(12) IMF , Theoretical Aspects of
The Design of Fund -
Supported Adjustment
programs , Occasional Papers ,
N . 55 , Washington ,
September 1987 , p (1- 55) .

(١٣) محبوب الحق ، ستار الفقر ،
خيارات أمام العالم الثالث ،
ترجمة أحمد فؤاد بليغ ، القاهرة ،
١٩٨٠ ، ص ٢٠ وما بعدها .

(١٤) د. سهير محمود معتوق ،
سياسات التثبيت الاقتصادي ،
مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية
المصرية للاقتصاد السياسي
والإحصاء والتشريع ، القاهرة ،
١٩٩٠ ، ص ٤٢٠ - ٤١٩ ،
٩٤ - ٩٨ .

(١٥) د . رمزي زكي ، مشكلة التضخم
في مصر ، الهيئة المصرية العامة
للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص
٨٣ وما بعدها .

(١٦) صندوق النقد العربي ، معهد
السياسات الاقتصادية ، السياسات
الاقتصادية في الدول العربية ،
النظرية والتطبيق ، تحرير د.
علي توفيق الصادق ، د.معبد علي

(٢٤) مصطفى مصطفى عبد الرحمن ،
السياسة الاقتصادية ومشكلة
التوازن الخارجي (دراسة تطبيقية
على الاقتصاد المصري) رسالة
مقدمة للحصول على درجة دكتور
الفرسفة في الاقتصاد ، كلية
التجارة - جامعة طنطا ، ١٩٩٥ ،
ص ١٨٩ وما بعدها .

(21) BIGAN B. AGHEVLI and
MOHSIN s .KHAN , The
MONETARY Approach of
the Balance of Payments
Determination : An Empirical
test , IMF , Staff Papers ,
Volume . 20 , 1973 , P (277-
281) .

(٢٢) د. عبد الفتاح العموص ، النماذج
التأليفية لصندوق النقد الدولي
والبنك العالمي : الأسس النظرية
والحالات التطبيقية إشارة للتجربة
التونسية ، مجلة بحوث اقتصادية
عربية ، الجمعية العربية للبحوث
الاقتصادية، القاهرة ، ٩ /
١٩٩٧ ، ص ١٣ وما بعدها .

(23) JOHN F . O . BILSON :The
Process of balance of
Payments Adjustment ,
Adjustment , Conditionality ,
and International Financing ,
IMF , 1984, PP (34- 35) .